

**توجيهات المفسرين لبعض قضايا
النحويين في
(ضوء القرآن الكريم)**

إعداد

الدكتور / محمد فضل محمد أبو جبل

أستاذ التفسير وعلوم القرآن المساعد

بكلية الشريعة جامعة الطائف

المقدمة:

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى، وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم. **وبعد :**
... القرآن الكريم أصل أصيل في تقرير قضايا النحو العربي تأصيلاً وتأسيساً وتععيداً وتديلاً واستشهاداً واستثناساً.
ومن مُفسري كتاب الله تعالى من وظّف علوم اللغة العربية نحواً وصرفاً وبلاغاً في فهم وتأويل معاني القرآن المجيد.

العلاقة بين التفسير والنحو من خلال أقوال الأئمة.

... فقد بين ابن جني في القرن الرابع الهجري العلاقة بين التفسير والنحو في مُصنّفه الخصائص، حيث عنون لبابٍ فيه: (بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى)، فقال:

"فإذا أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سَمْت تفسير المعنى، فهو مالا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه وصحّحت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشدّ شئٌ منها عليك، وإيّاك أن تسترسل فتفسد ما تُؤثّر إصلاحه"^(١).

كذا وضع الإمام ابن جني قواعد لعلاقة الوجه التفسيري بالإعراب النحوي وهي:

إبتداءً: تقدير الوجه الإعرابي الذي يتوافق مع الوجه التفسيري.
إنهاءً: إذا كان الوجه الإعرابي مخالفاً للوجه التفسيري، قدم الوجه التفسيري، ورجح الوجه الإعرابي الموافق له.

... والإمام الزمخشري يرى حمل القرآن الكريم على أفصح ألسنة العرب حيث نُقل عنه قوله:

(١) انظر الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ن: المكتبة العلمية، ط: بدون، ج: ١، ص: ٣٨٤.

"القرآن لا يعمل فيه إلا على ما هو فاشن دائرٍ على ألسنة فصحاء العرب دون الشاذ والنادر الذي لا يعثر عليه إلا في موضع أو موضعين"^(١).
فمن الواجب على الباحثين أن يحملوا كلام الله تعالى على أقوى الوجوه الإعرابية وأشهرها وأفصحها، وأن يتجنبوا الأوجه الضعيفة والشاذة والغريبة، وقد أكد على ذلك الراسخين في العلم من العلماء.
... قال أبو حيان في مقدمة البحر المحيط:

"... وأنه ينبغي أن يحمل القرآن على أحسن إعراب وأحسن تركيب، إذ كلام الله أفصح الكلام، فلا يجوز فيه جميع ما يجوزه النحاة في شعر الشماخ والطرماح وغيرهما من سلوك التقادير البعيدة، والتراكيب القلقة والمجازات المعقدة"^(٢).
وإلى مثل ذلك قال الزركشي:

"... ويجب على المعرب تجنب الأعراب المحمولة على اللغات الشاذة، فإن القرآن نزل بالأفصح من لغة قريش"^(٣).
... والإمام الألويسي يرى أنه لا ينبغي حمل كلام الله تعالى على أوجه ضعيفة حيث قال: "... ولا يخفى لدى كل منصف أنه لا ينبغي لمؤمن حمل كلام الله تعالى وهو أعلى مراتب البلاغة والفصاحة على ما هو أدنى من ذلك، لأنه مسخ لكتاب الله تعالى عز شأنه، وإحباط له عن شأواه"^(٤).

-
- (١) انظر البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، ت: ٧٩٤هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ن: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط: الأولى، ١٣٧٦هـ، ١٩٥٧م، ج: ١، ص: ٣٠٤.
(٢) انظر البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي الغرناطي، ن: دار الفكر، بيروت، لبنان، ج: ١، ص: ٤، ٥.
(٣) يرجع إلى البرهان في علوم القرآن، ج: ١، ص: ٣٠٤.
(٤) انظر روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين محمد بن عبد الله الحسيني الألويسي (ت: ١٢٧٠هـ)، ت: علي عبدالباري عطية، ن: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، س: ١٤١٥هـ، ج: ١، ص: ٣٤٣.

ولذلك أهتم جمع من المفسرين بالقضايا النحوية التي اختلف فيها النحاة وأنزلوها على آيات القرآن الكريم، فقام المفسرون بتقدير وتحرير العديد من القضايا النحوية تحت الآيات القرآنية مع الترجيح للوجه اللغوي المنسجم مع المعنى التأويلي للآيات.
...ومن ثمّ في هذا البحث المتواضع نعرض لتوجيهات المفسرين لبعض القضايا النحوية في ضوء القرآن الكريم.

أهمية الدراسة وأهدافها:

تكمن الأهمية العلمية والبحثية للدراسة في الآتي:

1. إبراز عدة من القضايا النحوية المختلف فيها بين النحاة والتي أنزلوها على آيات القرآن الكريم، إما تديلاً أو أستشهاداً.
2. الوقوف على توجيهات المفسرين لتلك القضايا، من خلال تفاسيرهم تحت الآيات التي دلت أو استشهد بها النحاة.
3. ترجيح الأوجه النحوية المتناسقة والمتناغمة مع المعنى التفسيري للآيات الكريمات.

عينة البحث:

اقتصر الباحث في تقرير وتحرير القضايا النحوية على علماء مدرستي البصرة والكوفة، كما اقتصر في توجيهات المفسرين على تفاسير الأئمة: السمين الحلبي، وابن عادل، وأبي السعود، والألوسي، والطاهر بن عاشور.

منهج الباحث:

... انتهجت في الدراسة المنهج الاستقرائي^(١) في تحرير القضايا
المختلف فيها عند البصريين والكوفيين، وكذلك توجيهات المفسرين في
تفاسيرهم لتلك القضايا.
.. كما انتهجت المنهج التحليلي^(٢) لأراء النُحاة وكذلك لتوجيهات
المفسرين للكشف عن العلاقة بين تلك الآراء وتوجيهات المفسرين لها من
خلال المعنى التفسيري.

خطة البحث:

اشتملت خطة البحث على مقدمة وثمانية فصول وخاتمة وثبت الأصول
والمصادر والمراجع، والفهرس الموضوعي.

المقدمة: ويندرج تحتها:

- أ- العلاقة بين التفسير والنحو من خلال أقوال الأئمة.
- ب- أهمية الدراسة وأهدافها.
- ت- عينة البحث.
- ث- منهج الباحث.
- ج- خطة البحث.

(١) المنهج الاستقرائي: هو يعني تقرير القوانين أو العلاقات الثابتة التي تتيح للإنسان فهم
الظواهر أو الأشياء الخارجية فهمًا علميًا صحيحًا. انظر أسس ومناهج البحث العلمي
للدكتور محمد موسى عثمان، ن: مكتبة زهراء الشرق، س: ١٩٩٦م، ص: ١٧، أصول
البحث العلمي ومناهجه للدكتور أحمد بدر، ن: وكالة المطبوعات الكويتية، س:
١٩٧٧م، ص: ١٨.

(٢) المنهج التحليلي: هو المنهج الذي يُركز على اكتشاف علاقات السببية بين الظواهر
المختلفة. انظر المرجع السابق، ص: ١٨.

- الفصل الأول: قضية (تعدد الخبر للمبتدأ الواحد عند كون الثاني جملة).
- الفصل الثاني: قضية (مجيء المفعول لأجله معرفة).
- الفصل الثالث: قضية (تعدد المفعول له).
- الفصل الرابع: قضية (تقدم خبر "ما" الحجازية بين الجواز والمنع).
- الفصل الخامس: قضية (الخلاف في نصب بلام الجحود أو بأن مضمرة بعدها).
- الفصل السادس: قضية (الإستغناء بمعمولي "أن" المفتوحة عن معمولي أفعال القلوب).

الفصل السابع: قضية (الخلاف في تعدي "سمع" لمفعول واحد أو مفعولين).

الفصل الثامن: قضية (تقديم معمول اسم الفعل جوازاً ومنعاً).

الخاتمة وتشتمل على:

- أ- أهم النتائج.
- ب- التوصيات.
- ت- ثبت الأصول والمصادر والمراجع.
- ث- الفهرس الموضوعي.

وانشر بين يدي أساتذتي الكرام فصول هذا البحث المتواضع،
سائلاً الله عز وجل أن يكون خالصاً لوجهه الكريم، وعلمٌ يُنتفع به بعد وفاتي.
والله من وراء القصد.

مكتة المكرمت - بلد الله أكرام
جار بيت الله

الدكتور / محمد فضل محمد أبوجبل
أستاذ التفسير وعلوم القرآن المساعد
بكلية الشريعة جامعة الطائف.

الفصل الأول:

قضية: "تعدد الخبر للمبتدأ الواحد عند كون الثاني جملة"

... من القضايا النحوية لدى علماء اللغة؛ قضية تعدد الخبر للمبتدأ الواحد في حالة أن الخبر الثاني جملة؛ فكانت محل نزاع علمي بينهم؛ فسيبويه وابن السراج، وموفق الدين ابن يعيش والرضي يرون جواز ذلك ويستشهدون لذلك من آيات القرآن الكريم.

بينما يرى الفارسي وابن عصفور منع تعدد الخبر لمبتدأ واحد.

وتحقيق قضية تعدد الخبر للمبتدأ الواحد في حال كون الثاني جملة عند

أهل الفن كالاتي:

أجاز سيبويه تعدد الخبر للمبتدأ الواحد يقول في باب "ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة": "وذلك قولك: هذا عبد الله منطلق حدثنا بذلك يونس عن أبي الخطاب^(١) عمن يوثق به من العرب، وزعم الخليل رحمه الله أن رفعه يكون على وجهين فوجه أنك حين قلت هذا عبد الله أضمرت هذا، أو هو كأنك قلت هذا منطلق، أو هو منطلق، والوجه الآخر أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا"^(٢).

(١) أبو الخطاب: الأخفش الأكبر عبد الحميد بن عبد الحميد مولى بني قيس بن ثعلبة، وهو شيخ يونس، وكان ديناً ورعاً ثقة من أئمة اللغة والنحو، وله ألفاظ لغوية انفرد بها ينقلها عن العرب، واخذ عنه سيبويه اللغة وشيئاً من النحو، وروى عنه كتابه نحو ٤٧ مرة، ولم تعرف سنة وفاته، انظر ترجمته في طبقات الزبيدي ٣٥ ونزهة الألباء ٥٣، وبغية الوعاة ٢٩٦.

(٢) انظر الكتاب لأبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ن: مكتبة المدني للطبع والنشر والتوزيع القاهرة، ج: ٢، ص: ٨٣.

فسيبويه يذكر عن الخليل جواز التعدد للخبر وجواز إضمار مبتدأ للخبر الثاني.

وذهب ابن السراج إلى جواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد - ايضاً - يقول:

"وقد يجوز أن يأتي مبتدأ بعد مبتدأ، أو أخبار كثيرة بعد مبتدأ"^(١).

وقاس ابن يعيش جواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد على جواز تعدد الصفة للموصوف الواحد وذلك نحو قول الله تعالى: (وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ * ذُو الْعَرْشِ

الْمَجِيدُ * فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ)^(٢).

ونحو قول الشاعر^(٣).

مَقِيظٌ مَصِيْفٌ مَشْتِيٌّ من يَكْ ذَا بَتْ فَهَذَا بَتِّي
تَّخَذْتَهُ مِنْ نَعِجَاتٍ سَتَّ سَوْدٍ جَعَادٍ مِنْ نَعَاجِ الدَّشْتِ^(٤).

(١) انظر الأصول، ج: ١، ص: ٦٥.

(٢) سورة البروج، الآيات: ١٤، ١٥، ١٦.

(٣) من الخمسين شاهداً التي لم يعرف لها قائل لكنه في ملحقات ديوان رؤية. انظر الكتاب: ٨٩/٢، والإنصاف ٧٣٥/٢، وابن يعيش: ٩٩/١، والعيني: ٥٦١/١، وهمع الهوامع: ١٠٨/١، ٦٧/٢، والأشموقي: ٢٢٢/١ والبت: كساء غليظ مربع أخضر من وبر الصوف، والدشت: الصحراء، والشاهد فيه تعدد الأخبار (مقيظ مصيف مشتى)، وذلك مذهب سيبويه ويرى الخليل أن الأخبار إذا كانت مجتمعة تؤدي ما تؤديه الصف الواحدة، ولا يجوز حذف بعضها وبقاء البعض كأن الخبران أو الأخبار خبراً عن المبتدأ وإلا قدرت لكل واحد منها مبتدأ، ومن العلماء من أجاز التعدد بشرط الاتحاد في الأفراد أو الجملة، ويجوز النصب في البيت على الحال وهو أحسن كما يجوز الرفع على البدل أيضاً. انظر الإنتصاف على الإنصاف: ٧٢٥.

(٤) انظر الأصول، ج: ١، ص: ٦٥.

وفصل الرضي قضية تعدد الخبر لمبتدأ واحد فذكر إنه إما أن يتعدد بعطف أو بغيره، فالمتعدد بعطف **نحوزيد عالم وعامل**، والمتعدد بغير عطف إما أن تكون الأخبار فيه متضادة أولاً، وما لا تضاد فيه لا إشكال فيه نحو قول الله تعالى: (وَهُوَ الْعَفْوَورُ الْوَدُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ)^(١)، وما تعدد وفيه تضاد على دريين، الأول: أن يتصف فيه جزء المبتدأ ببعض تلك الأخبار، والجزء الآخر بالخبر الآخر.

والثاني: أن يتصف المجموع بكل واحد منهما ومثال الأول: هذا أبيض أسود للأبلى وهذا لا تعدد فيه **كقولهم**: هما عالم وجاهل، ومثال الثاني: هذا حلو حامض، ولا إشكال فيه لعود الضمير على كل واحد من الخبرين إلى مجموع المبتدأ^(٢).

فالرضي يرى جواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد متفقاً في ذلك مع سيبويه وابن السراج وموفق الدين بن يعيش.

أما **الفارسي وابن عصفور** فقد ذهبوا إلى منع تعدد الخبر لمبتدأ واحد، ويقدر ابن عصفور للخبر الثاني مبتدأ، ويرى الفارسي أن المبتدأ جامع للصفتين لا الإخبار بكل منهما^(٣).

ويقول **أبو علي**: "إنك إذا قلت: هذا حلو حامض فالعائد إلى المبتدأ ضمير من مجموعها، ألا ترى أنهم فسروه بقولهم: هذا مر، ويقول ابن عصفور: ولا يقضي

(١) سورة البروج، الآيات: ١٤، ١٥، ١٦.

(٢) انظر شرح الرضي على الكافية، ١/١٠٠/١٠١.

(٣) يرجع إلى التصريح، ج: ١، ص: ١٨٢، ويرجع إلى الأشموني، ج: ١، ص: ٢٢١.

المبتدأ أزيد من خبر واحد من غير عطف إلا بشرط أن يكون الخبران فصاعداً في معنى خبر واحد نحو قولهم: هذا حلو حامض أي: مر^(١).

وما ذكره أبو علي وابن عصفور يعني اتفاقهما في القول بمنع تعدد الخبر للمبتدأ الواحد إلا إذا اتحد الخبران في المعنى، أو عطف الثاني على الأول كما ذكر ابن عصفور.

وإليك توجيه المفسرين لهذه القضية:

فقال السمين الحلبي:

عند قول الله تعالى: (ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ)^(٢).
"وأما (ذلك الكتاب) فيجوز في (ذلك) أن يكون مبتدأً ثانياً والكتاب خبره، والجملة خبر (ألم)، وأغنى الربط باسم الإشارة، ويجوز أن يكون (الم) مبتدأً و(ذلك) خبره و(الكتاب) صفةً ل(ذلك) أو بدلاً منه أو عطف بيان، وأن يكون (ألم) مبتدأً و(ذلك) مبتدأً ثان، و(الكتاب): إما صفةً له أو بدلاً منه أو عطف بيان له .

و(لَا رَيْبَ فِيهِ) خبر عن المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر عن الأول، ويجوز أن يكون (ألم) خبر مبتدأ مضمّر، تقديره: هذه ألم، فتكون جملةً مستقلةً بنفسها، ويكون (ذلك) مبتدأً ثانياً، و(الكتاب) خبره، ويجوز أن يكون صفةً له أو بدلاً أو بياناً و(لَا رَيْبَ فِيهِ) هو الخبر عن (ذلك)، أو يكون (الكتاب) خبراً ل(ذلك) و(لَا رَيْبَ فِيهِ) خبر ثانٍ، وفيه نظر من حيث إنه تعدد الخبر وأحدهما جملة، لكن

(١) انظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ن: دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط: ٣ س: ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، ج: ١، ص: ١٧١.
(٢) سورة البقرة، الآية: ٢.

الظاهر جوازُه كقوله تعالى: (فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى)^(١)، إذا قيل إِنَّ (تَسْعَى) خبرٌ،
وأما إن جُعِلَ صفةً فلا .

وقوله : (لَا رَيْبَ فِيهِ) يجوز أن يكون خبراً كما تقدّم بيانه ، ويجوز أن تكون
هذه الجملة في محلّ نصبٍ على الحال ، والعامِلُ فيه معنى الإشارة^(٢) .

... عدد الإمام السمين الحلبي في الدر المصون الأوجه الإعرابية للآية
الكريمة متعرضاً لقضية تعدد الخبر للمبتدأ عند كون الثاني جملة مجوزاً ذلك
وموجهاً ومدللاً بآيات كريمات من القرآن العظيم .

وغزل صاحب اللباب على منوال السمين قائلاً:

"قول الله تعالى: (ذَلِكَ الْكِتَابُ) يجوز في (ذلك) أن تكون مبتدأ ثانياً،
و(الكتاب) خبره، والجملة خبر (الم)، وأغنى الربط باسم الإشارة، ويجوز أن يكون
(الم) مبتدأ .

و(ذلك) خبره، و(الكتاب) صفة ل(ذلك)، أو بدل منه، أو عطف بيان، وأن
يكون (الم) مبتدأ ، و(ذلك) مبتدأ ثانٍ، و(الكتاب): إما صفة له، أو بدل منه، أو
عطف بيان له.

و(لا ريب فيه) خبر عن المبتدأ الثاني، وهو خبره خبر عن الأول .
ويجوز أن يكون (الم) خبر مبتدأه مضمراً، تقديره: (هذا الم)، فتكون جملة
مستقلة بنفسها، ويكون (ذلك) مبتدأ ثانياً، و(الكتاب) خبره .

(١) سورة طه، الآية: ٢٠ .

(٢) انظر الدر المصون للسمين الحلبي، ج: ١، ص: ٣٢ : ٣٤ .

ويجوز أن يكون صفة له، أو بدلاً، أو بياناً، و(لا ريب فيه) هو الخبر عن (ذلك) أو يكون (الكتاب) خبراً ل(ذلك)، و(لا ريب فيه) خبر ثان، وفيه نظر من حيث إنه تعدد الخبر، وأحدهما جملة، لكن الظاهر جوازه، كقوله تعالى: (فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى) (١)، إذا قيل بأن (تسعى) خبر " (٢).

ومن المفسرين الذين تناولوا هذه القضية بالتوجيه والتدليل في تفاسيرهم الإمام أبوالسعود فقال عند قول الله تعالى: (ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ) (٣).

"وقوله تعالى: (لَا رَيْبَ فِيهِ) إما في محل الرفع على أنه خبر ل (ذَلِكَ الْكِتَابُ)، أو على أنه خبر ثان ل (الم) أو ل (ذَلِكَ) على تقدير كون الكتاب خبره أو للمبتدأ المقدر أحرراً على رأي من يجوز كون الخبر الثاني جملة كما في قول الله تعالى: (فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى) (٤).

وإما في محل النصب على الحالية من ذلك أو من الكتاب أو من العامل معنى الإشارة، وإما جملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب مؤكدة لما قبلها" (٥).
... ومن ثم فخلاصة ما أورده الإمام أبو السعود في إعراب (لَا رَيْبَ فِيهِ) ما يلي: أولاً: أنها خبر ل (ذَلِكَ الْكِتَابُ).

ثانياً: أنها خبر ثان ل (الم) أو ل (ذَلِكَ) أو لمبتدأ مقدر.

(١) سورة طه، الآية: ٢٠.

(٢) انظر اللباب لابن عادل، ج: ١، ص: ٤٨.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢.

(٤) سورة طه، الآية: ٢٠.

(٥) انظر "إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم"، ج: ١، ص: ٢٤.

ثالثاً: أنها حال من (ذَلِكَ) أو من (الْكِتَابُ).

رابعاً: أنها جملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب.

ومن ثم نجد الإمام المفسر عرض لقضية تعدد الخبر للمبتدأ الواحد في الوجه الإعرابي الثاني، كما تناولها أيضاً الإمام في مواضع أخرى من الآيات القرآنية على سبيل المثال، عند قول الله تعالى:

فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمَحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ^(١).

"قال: وقوله تعالى (يُصَلِّي) إما صفة لقائم أو خبر ثان عند من يرى تعدده عند كون الثاني جملة كما في قوله تعالى: (فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى)^(٢)..... الخ"^(٣).

وعند قول الله تعالى:

(هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ)^(٤).

"قال: وقول الله تعالى: (تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ) بيان لخطئهم في ذلك وهو خبر ثان (لأنتم) أو خبر (لأولاء) والجملة خبر (لأنتم) كقولك أنت زيد تحبه أو..... الخ"^(٥).

(١) سورة آل عمران، الآية: ٣٩.

(٢) سورة طه، الآية: ٢٠.

(٣) انظر "إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم"، ج: ٢، ص: ٣١.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ١١٩.

(٥) المرجع السابق، ج: ٢، ص: ٧٦.

وذكر الإمام ابن عاشور من خلال توجيهه للمعاني التأويلية جواز كون
(لَارْيَبَ فِيهِ هُدَى لِّلْمُتَّقِينَ) خبر ثان فقال:

"(لَارْيَبَ فِيهِ هُدَى لِّلْمُتَّقِينَ)^(١) حَالٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَوْ خَبْرٌ أَوَّلٌ أَوْ ثَانٍ عَلَى مَا
مَرَّ قَرِيبًا"^(٢).

وخلاصة القول في القضية:

أن الخبر حكم، ولا مانع من أن يحكم على الشيء الواحد بحكمين أو
أكثر؛ اتفقت الأخبار أو اختلفت، ومع هذا القول لا نحتاج إلى إضمار مبتدأ
للخبر المتعدد بخلاف من منع ذلك؛ فإنه يقدر مبتدأ للخبر الثاني وما لا
يحتاج إلى إضمار أولى مما يحتاج، بدلالة قول الله تعالى: (فَأَلْقَاهَا فِإِذَا هِيَ
حَيَّةٌ تَسْعَى)^(٣).

وقول الله تعالى: (وَهُوَ الْعَفُورُ الْوُدُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَالٌ
لِّمَآئِدٍ)^(٤).

وهذا الراجح والله تعالى أعلى وأعلم .

(١) سورة البقرة، الآية: ٢.

(٢) انظر التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب
المجيد) لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: ١٣٩٣هـ)،
ن: الدار التونسية للنشر، تونس، س: ١٩٨٤هـ، ج: ١، ص: ٢٢٢.

(٣) سورة طه، الآية: ٢٠.

(٤) سورة البروج، الآيات: ١٤، ١٥، ١٦.

الفصل الثاني:

قضية: "مجيء المفعول لأجله معرفة"

... من القضايا النحوية المختلف فيها: مجيء المفعول لأجله معرفة.

فذهب إلى ذلك سيويه وجمهور النحاة؛ فقد استشهد سيويه في باب

ما ينتصب من المصادر لهذه القضية ببيت حاتم الطائي:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ إِدْخَارَهُ وَأَصْفَحُ عَنْ شَتْمِ اللَّيْمِ تَكْرُمًا^(١)

والشاهد من البيت نصب "ادخاره" وهو معرفة على أنه مفعوله.

كما استشهد سيويه بأبيات أخرى وقع فيها المفعول له معرفة ونكره^(٢).

وذكر الزمخشري مجيء المفعول له معرفة ونكرة، وأن العجاج قد جمعها في قوله:

يركب كل عاقِرٍ جمهورٍ مخافةً وزعلَ المحبور

والهولَ من تهوّل الهُبُور^(٣).

وذكر ابن يعيش أن الزمخشري ذكر ذلك ردًا على من زعم أن المفعول له يكون نكرة لا معرفة وأن القائل بذلك الجرمي والرياشي^(٤) فما جاء معرفة فهو في نية

(١) العوراء: الكلمة القبيحة أو الفعلة، ادخاره: إبقاء عليه، يرجع إلى الكامل، ص: ١٦٥، ابن يعيش: ٥٤/٢.

(٢) يرجع إلى الكتاب، ج: ١، ص: ٣٦٧.

(٣) يصف ثورًا وحشيًا شبه به بعيره، العاقِر: العقيم من الرمل الذي لا ينبت، الجمهور: المتراكب، الزعل: النشاط، المحبور: المسرور، الهول: الفرع، التهول: أن يعظم الشيء في نفسك حتى يهولك أمره، الهبور: جمع هبر وهو ما اطمأن من الأرض وحوله مرتفع، والشاهد من البيت نصب مخافة وزعل والمحبور على المفعول له.

(٤) الرياشي: أبو العباس بن الفرغ أبو الفضل الرياشي مولى محمد بن سليمان بن علي، قرأ على المازني، وكان عالمًا بالرواية والشعر واللغة، توفي ٢٥٧هـ، يرجع إلى ترجمته في إنباه الرواة، ج: ٢، ص: ٣٨٦، ويرجع إلى بغية الوعاة، ص: ٢٧٥.

الانفصال عندهما فإضافته من قبيل إضافة (مثلك)، و(غيرك) وضارب زيد غداً، يريد بذلك إنها إضافة لفظية في نية الانفصال ثم ذكر ابن يعيش قول أبي العباس (المبرد): "أخطأ الرياشي اقبح الخطأ لأن بابنا هذا يكون معرفة ونكرة"^(١).

..... وذكر الرضي أن الجرمي يرى أن ما يسمى مفعولاً له منتصب نصب المصادر التي تكون حالاً ويلزم تنكيره.

وأن نحو قوله تعالى: (حَدَرَ الْمَوْتِ) مقدر بمحاذرين الموت حتى تكون الإضافة لفظية، ورد الرضي مذهب الجرمي هذا وذكر أن مذهب البصريين في جعل (حَدَرَ الْمَوْتِ) و(زعل المحبور) مفعولاً له هو الأولى للسلامة من الحذف والتقدير اللازمين لغيره.

وذكر الرضي أيضاً أن الرياشي يعزو وجوب تنكير المفعول لأجله لمشابهته الحال والتمييز، ورد الرضي هذا الزعم بيت حاتم الطائي وبالآية الكريمة^(٢).
وإليك توجيهات المفسرين تحت الآية الكريمة:

قال الإمام أبو السعود:

"عند قول الله تعالى: (حَدَرَ الْمَوْتِ)^(٣) منصوب يجعلون على العلة وإن كان معرفة بالإضافة كقوله:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأَصْفَحُ عَنْ شْتَمِ اللَّئِيمِ تَكْرَمًا

ولا ضير في تعدد المفعول له، فإن الفعل يعلل بعلة شتى، وقيل هو نصب على المصدرية أي: يحدرون حدراً مثل حذر الموت"^(٤).

... دلت الإمام أبو السعود على جواز مجيء المفعول لأجله معرفة

بيت الشعر المذكور "وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ ... وَأَصْفَحُ عَنْ شْتَمِ

(١) انظر الأصول، ج: ١، ص: ٢٠٩.

(٢) انظر إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، ج: ١، ص: ٥٤.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٩.

(٤) انظر إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، ج: ١، ص: ٦٦.

اللئيم تكريماً في تفسيره للآية الكريمة، وبنفس التذليل الشعري دلل الإمام الألويسي حيث قال:

"وقول الله تعالى: (حَذَرَ الموت) نصب على العلة ل(يَجْعَلُونَ) وإن كان من الصواعق في المعنى مفعولاً له كان هناك نوعان منصوب ومجرور، ولزوم العطف في مثله غير مسلم خلافاً لمن زعمه ولا مانع من أن يكون علة له مع علته كما أن من الصواعق علة له نفسه، وورد مجيء المفعول له معرفة وإن كان قليلاً كما في قوله:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ إِدْخَارَهُ وَأَصْفَحُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرِمًا

وجعله مفعولاً مطلقاً لمخذوف أي يحذرون حذر الموت بعيد. وقرأ قتادة والضحاك وابن أبي ليلى (حذار) وهو كحذر شدة الخوف"^(١).

...وبعد، فالصواب صحة مجيء المفعول له معرفة بدلالة الآية

الكريمة: (أَوْ كَصِيبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ)^(٢)، فالآية الكريمة كلام الله تعالى حكم في هذا الخلاف وهو رأي جمهور النحاة، والله تعالى أعلى وأعلم.

(١) انظر روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألويسي، ج: ١، ص: ١٩٢.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٩.

الفصل الثالث:

قضية: "تعدد المفعول له"

... وهذه القضية مؤداها جواز تعدد المفعول له لعلة أن الفعل الواحد قد

يعلل بعلل شتى.

بيد أن النُحاة شرطوا للتعدد شرطين:

الأول: العطف مستشهادين بقول الله تعالى:

وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيْتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ
كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ
وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ^(١).

حيث أعربوا (ابْتِغَاءً) و(تَثْبِيْتًا) مفعولين من أجلهما فقد عطف الثاني على

الأول.

الثاني: البدلية مستشهادين بقول الله تعالى:

(وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ
عَزِيزٌ حَكِيمٌ)^(٢).

فقول الله تعالى (نَكَالًا) مفعول له ثان وقع بدلاً من المفعول له الأول (جَزَاءً)^(٣).

وإليك توجيهات المفسرين لهذه القضية تحت الآيات الكريمت التي دلل
بها النُحاة:

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٦٥.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٣٨.

(٣) يرجع إلى البحر المحيط، ج: ١، ص: ٨٧، وإلى الإملاء بهامش الفتوحات، ج: ١،
ص: ٥٣١، وإلى تفسير أبي السعود، ج: ٢، ص: ٣٥.

قال الإمام أبو السعود في إرشاده:

عند قول الله تعالى: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ)^(١).

"وقول الله تعالى : (نكالا) مفعولٌ له أيضاً على البدلية من (جزاء) لأنهما من نوع واحد، وقيل: القطع معللٌ بالجزاء، والقطع المعللٌ معللٌ بالنكال، وقيل: هو منصوبٌ بجزاء على طريقة الأحوال المتداخلة، فإنه علةٌ للجزاء، والجزاء علةٌ للقطع كما إذا قلت: ضربته تأديباً له إحساناً إليه، فإن الضرب معللٌ بالتأديب والتأديب معللٌ بالإحسان، وقد أجازوا في قول الله عز وجل : (أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَنْ يُنَزِّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ)^(٢)، أن يكون (بغياً) مفعولاً له ناصبه أن يكفروا ، ثم قالوا: إن قول الله تعالى: (أَنْ يُنَزِّلَ اللَّهُ) مفعولٌ له ناصبه بغياً على أن التنزيل علةٌ للبغى، والبغى علةٌ للكفر^(٣).

قال الإمام الألوسي تحت الآية الكريمة:

"وقول الله تعالى : (نكالا) مفعول له أيضاً ما قال أكثر المعربين وقال السمين: منصوب كما نصب (جزاء)، واعترض الوجه الأول بأنه ليس بجيد لأن المفعول له لا يتعدد بدون عطف واتباع لأنه على معنى اللام ، فيكون كتعلق حرفي جر بمعنى بعامل واحد وهو ممنوع، ودفع بأن النكال نوع من الجزاء فهو بدل منه، وقال الحلبي وبعض المحققين: إنه إنما ترك العطف إشعاراً بأن القطع للجزاء والجزاء للنكال والمنع عن المعاودة ، وعليه يكون مفعولاً له متداخلاً كالحال المتداخلة، وبه

(١) سورة المائدة، الآية: ٣٨.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٩٠.

(٣) انظر إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، ج: ٢، ص: ٢٣٦.

أيضاً يندفع الاعتراض وهو حسن، وقال **عصام الملة**: إنما لم يعطف لأن العلة مجموعهما كما في هذا خلو حامض والجزء إشارة إلى أن فيه حق العبد، والنكال إشارة إلى أن فيه حق الله تعالى، ولا يخفى ما فيه فتأمل، ونقل عن بعض النحاة أنه أجاز تعدد المفعول له بلا اتباع وحينئذ لا يرد السؤال رأساً^(١).

...ومن ثم نجد أن ما اشترطه النحاة ووجهه بُناءً على ذلك بعض المفسرين ودلوا عليه من آيات القرآن الكريم منهج تأصيلي مبني على وحي القرآن الكريم قال الله تعالى: (قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ)^(٢)،
والله تعالى أعلى وأعلم.

(١) انظر روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للأوسى، ج: ٤، ص: ٤٨٤.

(٢) سورة الزمر، الآية: ٢٨.

الفصل الرابع:

قضية: (تقدم خبر "ما" الحجازية بين الجواز والمنع)

... هناك خلاف بين النحاة حول تقدم خبر (ما) الحجازية بين الجواز

والمنع، وإنزال هذا الخلاف على إعراب آيات القرآن الكريم الواردة فيها.

وتحقيق ذلك عند النحاة كالاتي:

ذهب سيويه إلى منع تقدم خبر (ما) الحجازية على اسمها حيث اشترط

لعمل (ما) الحجازية شروط منها:

ألاً يتقدم خبرها على اسمها، وذلك لأنها فرع عن (ليس) فلا تقوى قوة الفعل، ولا تتصرف تصرفه، وألاً ينتقض نفيها بلا، فإذا انتقض بطل عملها بزوال شبهها ب (ليس)، ألاً يبدل من خبرها موجب فإن بطل علمها نحو: ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به، ألاً يقترن اسمها بأن الزائدة نحو "ما إن زيد ذاهب"^(١).

وذكر الرضي أن (ما) لضعفها في العمل لا تتصرف فلا يجوز أن يتقدم خبرها

على اسمها، فتعمل النصب قبل الرفع قبل الفعل فلا يجوز إعمالها في نحو: (ما قائم زيد)، (وما في الدار زيد) ثم ذكر أن ابن عصفور ذهب إلى تقدم خبرها الظرف أو الجار والمجرور على اسمها لا يبطل عملها لكثرة التوسع فيه قياساً على (إن) وأخواتها^(٢).

(١) يرجع إلى الكتاب، ج: ١، ص: ٥٩.

(٢) رد بأن (ما) ضعيفة فهي فرع الفرع أي: هي فرع عن ليس، وليس فرع عن كان بخلاف (إن) وأخواتها. انظر حاشية الصبان على الأشموني، ج: ١، ص: ٢٤٩.

ثم ذكر قول أبي علي: زعموا أن قوماً جوزوا إعمالها متقدمة الخبر ظرفاً كان أو غيره، ثم ذكر قول الربيعي^(١) الإعمال عندي هو القياس لبقاء معنى النفي^(٢).
... يتبين مما سبق أن تقديم (ما) الحجازية على اسمها أمر مختلف فيه بين النحاة فمنهم من يُجيز ومنهم من يمنع، وممن تعرض لتوجيه اعراب الآيات القرآنية تأسيساً على هذا الخلاف كلاً من الأئمة:
السمين الحلبي في (الدر المصون)، وابن عادل في (اللباب في علوم الكتاب)، وأبي السعود في (إرشاده)، والألوسي في (روح المعاني).

يقول السمين الحلبي عند قول الله تعالى:

أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ^(٣)، "قوله: (وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ) يجوز في (ما) وجهان:

أحدهما: كونها تميميةً فلا عمل لها فيكون (لكم) خبراً مقدماً، و(من ولي) مبتدأ مؤخراً زيدت فيه (من) فلا تعلق لها بشيء .

(١) الربيعي: علي بن عيسى بن الفرّج بن صالح الربيعي الزهيري أبو الحسن النحوي أخذ عن السيرافي ثم رحل إلى شيراز فأخذ عن الفارسي ولازمه عشرين عاماً، ثم رجع إلى بغداد فأقام بها إلى أن مات سنة ٤٢٠هـ، وله كتاب شرح الإيضاح لأبي علي، وشرح مختصر الجرمي، يرجع إلى معجم الأدباء، ج: ١٤، ص: ٧٨ : ٨٥.
(٢) يرجع إلى شرح الرضي على الكافية، ج: ١، ص: ٢٦٦، ٢٦٧.
(٣) سورة البقرة، الآية: ١٠٧.

والثاني: أن تكون حجازيةً وذلك عند مَنْ يُجيز تقديم خبرها ظرفاً أو حرف جرّ، فيكون (لكم) في محلّ نصبٍ خبراً مقدّماً ، و(من وليّ) اسمها مؤخراً، و(من) فيه زائدة أيضاً^(١).

وعند قول الله تعالى: (وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَلَكِنْ ذَكَرُوا لَهُمْ يَتَّقُونَ)^(٢).

قال: "قول الله تعالى: (وَمَا عَلَى الَّذِينَ): يجوز أن تقدّر (ما) حجازية فيكون (من شيء) اسمها، و(من) مزيدة فيه لتأكيد الاستغراق، و(على الذين يَتَّقُونَ) خبرها عند مَنْ يُجيز إعمالها مقدّمة الخبر مطلقاً أو يرى ذلك في الظرف وعديله، و(من حِسَابِهِمْ) حال من (شيء)؛ لأنه لو تأخر لكان صفة له، ويجوز أن تكون مهملة: إمّا على لغة تميم وإمّا على لغة الحجاز لفوات شرطٍ وهو تقديم خبرها وإن كان ظرفاً"^(٣).

ويقول ابن عادل:

عند قول الله تعالى: (أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ) ، "قوله: (وَمَا لَكُمْ) يجوز في (ما) وجهان: أحدهما: أن تكون تيممة، فلا عمل لها فيكون (لكم) خبراً مقدّماً، و(من وليّ) مبتدأ مؤخراً زيدت فيه (من) فلا تعلق لها بشيء .

(١) انظر الدر المصون في علم الكتاب المكنون لأبي العباس، شهاب الدين أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود، المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، ت: أحمد محمد الخراط، ن: دار القلم، دمشق، ج: ١، ص: ٤٢٨.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٦٩.

(٣) انظر الدر المصون في علم الكتاب المكنون لأبي العباس، ج: ١، ص: ١٦٤٣.

والثاني: أن تكون حجازية، وذلك عند من يجيز تقديم خبرها ظرفاً أو حرف جر، فيكون (لكم) في محلّ نصب خبراً مقدماً، و(مِنْ وَلِيٍّ) اسمها مؤخرًا، و(من) فيه زائدة أيضاً^(١).

وعند قول الله تعالى: (وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَلَكِنْ ذَكَرُوا لَهُمْ يَتَّقُونَ).

"يجوز أن تقدر (ما) حجازية، فيكون (مِنْ شَيْءٍ) اسمها، و(من) مزبدة فيه لتأكيد الاستغراق، و(على الذين يَتَّقُونَ) خبرها عند من يُجيزُ إعمالها مقدمة الخبر مطلقاً، أو يرى ذلك في الظرفِ وعدليه.

و(مِنْ حِسَابِهِمْ) حالٌ من (شيء) لأنه لو تأخر لكان صفةً، ويجوز أن تكون مُهْمَلَةً إما على لُغَةٍ (تميم) وإما على لغة (الحجاز) لِقَوَاتِ شَرْطٍ، وهو تقديم خبرها وإن كان ظرفاً^(٢).

قال الإمام أبو السعود:

عند قول الله تعالى: (أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ).

"... (وما) إمامتية لا عمل لها و(لكم) خبر مقدم، و(من ولي) مبتدأ مؤخر زيد تفيه كلمة (من) للاستغراق، وإما حجازية و(لكم) خبرها لمنصوب عند من يجيز

(١) انظر الباب في علوم الكتاب لأبي حفص، سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي
الدمشقي النعماني (ت: ٧٧٥هـ)، ت: عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ علي محمد
معوض، ن: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، س: ١٤١٩هـ، ج: ٢، ص:
٣٣.

(٢) المرجع السابق، ج: ٦، ص: ٤٩٠.

تقديمه، واسمها و(من ولي)، و(من) مزيد لما ذكر، و(من دون الله) فيحيز النصب على الحالية من اسمها لأنه في الأصل صفة له فلما قدما نصب حالاً^(١).
وعند قول الله تعالى: (وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَلَكِنْ ذَكَرُوا لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ).

"(منشئ) أي شيء ما على أنه في محل الرفع على أنه مبتدأ، و(ما) تيمية أو اسم لها وهي حجازية و(من) مزيدة للاستغراق، و(من حسابهم) حال منه، و(على الذين يتقون) في محل الرفع على أنه خبر للمبتدأ، أو (لما) الحجازية على رأي من لا يجيز إعمالها في الخبر المقدم مطلقاً، أو في محل النصب على رأي من يجوز إعمالها في الخبر المقدم عند كونه ظرفاً أو حرف جر"^(٢).

قال الإمام الألويسي:

عند قول الله تعالى: (أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ).
" (وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ)، ويجوز في: (ما) أن تكون تيمية وأن تكون حجازية على رأي من يجيز تقدم خبرها إذا كان ظرفاً أو مجروراً^(٣).

(١) انظر إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، ج: ١، ص: ١٤٤.
(٢) انظر إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، ج: ٣، ص: ١٤٧.
(٣) انظر روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين محمد بن عبد الله الحسيني الألويسي (ت: ١٢٧٠هـ)، ت: علي عبدالباري عطية، ن: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، س: ١٤١٥هـ، ج: ١، ص: ٤٦٠.

وقال الإمام:

عند قول الله تعالى: (وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَلَكِنْ ذَكَرُوا لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ).

"و(ما) تميمية أو اسم لها وهي حجازية و(من حِسَابِهِمْ) كما قال أبو البقاء حال منه لأن نعت النكرة إذا قدم عليها أعرب حالاً"^(١).

..... يترجح مما سبق إهمال (ما) عند تقديم خبرها على اسمها، وذلك لكونها حرف غير مختص فلا تتحمل تقديم خبرها على اسمها، وكما أنها ضعيفة لعدم تصرفها، وأنها فرع عن فرع، فهي فرع عن (ليس) التي هي فرع عن كان، والمفسرون في تفاسيرهم وجهوا هذه القضية بإعراب الآيات القرآنية على الوجهين المختلف فيهما دونما ترجيح، والله تعالى أعلى وأعلم.

(١) المرجع السابق، ج: ٥، ص: ٣٧٣.

الفصل الخامس:

قضية: (الخلاف في النصب بلام الجحود^(١) أو بأن مضمرة بعدها)

... هذه القضية من قضايا نواصب الفعل المضارع، مؤداها هل تنصب لام

الجحود الفعل المضارع بنفسها أم بأن مضمرة بعدها؟.

اختلف البصريون والبغداديون في ذلك:

فذهب البصريون إلى إن الناصب للفعل المضارع بعد لام الجحود (أنّ)

مضمرة؛ ويرى الكوفيون أن لام الجحود هي الناصبة بنفسها.

(١) لام الجحود: لام الجحود سبيلها في نصب الأفعال بعدها بإضمار أن سبيل لام كي عند البصريين إلا أن الفرق بينهما هو أن لام الجحود لا يجوز إظهار أن بعدها كقولك ما كان زيد ليخرج تقديره لأن يخرج وإظهار أن غير جائز ويجوز إظهار أن بعد لام كي كقولك جئتك لتحسن إلي ولو أظهرت أن فقلت جئتك لأن تحسن إلي كان ذلك جائزا ولا يجوز في لام الجحود وكذلك لا يجوز إظهار أن بعد الفاء والواو وأو كي وحتى إذا نصبت بعدها الأفعال في قولك متى تخرج فأخرج معك وسألزمك أو تقضي حقي (...). انظر كتاب اللامات لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، ت: مازن المبارك، ن: دار الفكر - دمشق، ط: الثانية، س: ١٩٨٥م، ج: ١، ص: ٦٨. ولام الجحود بعد ما كان و لم يكن و لاتصحب إلا النفي كقوله تعالى: (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ) أي: لأن يعذبهم، انظر كتاب مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت: ٦٦٠هـ)، ت: محمود خاطر، ن: مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، باب: اللام، ج: ١، ص: ٢١٦. لام الجحود: هي اللام الداخلة على الفعل المضارع المنصوب والمسبوقة بكان المنفية (بما)، أو يكون المنفية (بلم) مثل: (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ)، (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ)، انظر المعجم الوسيط لإبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبدالقادر، ومحمد النجار، ت: مجمع اللغة العربية، ج: ١، ص: ٢٢٣.

وقام المفسرون بإعراب الآيات القرآنية تأسيساً على هذا الخلاف،
بتوجيه نصب الفعل المضارع بعد لام الجحود من خلال المدرستين البصرية
والكوفية دون ترجيح.

وإليك تحقيق القضية لدى البصريين والكوفيين:

قال البصريون: "واعلم أن اللام قد تجيء في موضع لا يجوز فيه الإظهار وذلك:
ما كان ليفعل فصارت أنه هنا بمنزلة الفعل في قولك: إياك وزيداً، وكأنك إذ امتلت
قلت: ما كان زيداً لأن يفعل أيما كان زيداً لهذا الفعل. فهذا بمنزلة ودخل فيه معنى
نفي كان سيفعل، وإذا قلت هذا قلت: ما كان ليفعل كما كان ليفعل لسيفع لو
صار بدلاً من اللفظ ب(أن)"^(١).

... وعلل المبرد القول بأن الناصب للفعل بعد لام الجحود (أن) المضمرة،

بأن اللام من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال يقول:

"وموضوع النفي: ما كان زيد يقوم، وكذلك قول الله تعالى: (مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ
الْمُؤْمِنِينَ ... الآية)، وقول الله تعالى: (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ
فِيهِمْ)^(٢)، و(أن) بعد هذه اللام مضمرة وذلك لأن اللام من عوامل الأسماء؛
وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال و(أن) بعدها مضمرة، فإذا أضمرت (أن)
نُصبَ بها الفعل، ودخلت عليها اللام لأن (أن) والفعل اسم واحد"^(٣).

(١) انظر الكتاب، ج: ٣، ص: ٧.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٣٣.

(٣) انظر المقتضب لأبي العباس بن يزيد المبرد، تحقيق: حسن حمد، م: د. أميل يعقوب، ن:
دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٢٩هـ، ١٩٩٩م، ج: ٢، ص: ٧.

.. هكذا يرى البصريون أن الناصب للفعل بعد لام الجحود (أن) مضمرة ويحتجون أن اللام من عوامل الأسماء؛ وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل الأفعال، وإنما يجب تقدير (أن) لأنها مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يحسن أن يدخل عليه حرف جر، وهي أم الباب فتقديرها أولى من غيرها.

... ويذهب الكوفيون أن اللام الواقعة بعد الكون المنفي هي الناصبة بنفسها وأنها مزيدة للتأكيد بأنها كلام (كي)^(١)، ولام (كي) نصبت بنفسها لقيامها مقام (كي)، وكما أن (كي) تنصب بنفسها فكذلك ما قام مقامها^(٢)، واحتجوا لمذهبهم بقول الشاعر:

لقد وعدتني أم عمرو ولم أكن مقالتها ما كنت حياً لأسمعا

فالناصب للفعل اللام، وليس (أن) المضمرة بعدها، إذاً لو كان الناصب (أن) لما جاز تقدم معمول الفعل (مقالتها) على اللام، وذلك لأن الحروف المصدرية لا يتقدم معمول أفعالها عليها^(٣).

والمفسرون في توجيههم للآيات القرآنية التي ورد فيها لام الجحود، يُقررون قضية الخلاف بين البصريين والكوفيين مع توجيه المعنى تأسيساً على ذلك.

(١) يرجع إلى الإنصاف، ص: ٥٩٣.

(٢) يرجع إلى المرجع السابق، ص: ٥٧٥.

(٣) يرجع إلى الإنصاف، ص: ٥٩٣.

فقال السمين الحلبي في الدر المصون:

"قول الله تعالى: (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ)^(١)، في هذا التركيب وما أشبهه مما ورد في القرآن وغيره نحو: (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ)^(٢)، (مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ)^(٣) قولان أحدهما: قول البصريين: وهو أن خبر "كان" محذوف، وهذه اللام تُسَمَّى لام الجحود ينتصب الفعل بعدها بإضمار "أن" وجوباً، فينسبك منها ومن الفعل مصدرٌ مُنَجَّرٌ بهذه اللام، وتتعلق هذه اللام بذلك الخبر المحذوف، والتقدير: وما كان الله مريداً لإضاعة أعمالكم، وشرط لام الجحود عندهم أن يتقدمها كونٌ منفيٌّ. واشترط بعضهم مع ذلك أن يكون كوناً ماضياً، ويُفَرَّقُ بينها وبين لام كي ما ذكرنا من اشتراط تقدم كونٍ منفيٍّ، ويدلُّ على مذهب البصريين التصريح بالخبر المحذوف في قوله:

"سَمَوْتَ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا لِتَسْمُو..."

والقول الثاني للكوفيين: وهو أن اللام وما بعدها في محل الخبر، ولا يُقَدَّرُونَ شيئاً محذوفاً، ويزعمون أن النصب في الفعل بعدها بنفسها لا بإضمار أن، وأن اللام للتأكيد، وقد ردَّ عليهم أبو البقاء فقال: "وهو بعيد لأن اللام لام الجر" و"أن" بعدها مُرَادَةٌ، فيصيرُ التقدير على قولهم: "وما كان الله إضاعة إيمانكم"، وهذا الردُّ هنا لازم لهم، فإنهم لم يقولوا بإضمار "أن" بعد اللام كما قدَّمْتُ نقله عنهم، بل يزعمون النصب بها وأنها زائدة للتأكيد، ولكن للردِّ عليهم موضعٌ غيرُ هذا.

(١) سورة البقرة، الآية: ١٤٣.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٧٩.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٧٩.

واعلم أنّ قولك: "ما كان زيدٌ ليقوم" بلام الجحودِ أبلغُ من "ما كان زيدٌ يقوم"،
أمّا على مذهبِ البصريين فواضحٌ، وذلك أنّ مع لام الجحود نفي الإرادة للقيام
والتهيئة، ودونها نفي للقيام فقط، ونفي التهيئة والإرادة للفعلِ أبلغُ من نفي الفعلِ،
إذ لا يلزمُ من نفي الفعل نفي إرادته، وأمّا على مذهبِ الكوفيين فلأنّ اللامَ
عندهم للتوكيد والكلام مع التوكيدِ أبلغُ منه بلا توكيدِ.

وقرأ الضحّاك: (لِيُضَيِّعَ) بالتشديد، وذلك أن "أضاع وضَيِّع" بالهمزة أو التضعيف
لنقل من "ضاع" القاصر، يقال: "ضاع الشيء يضيع"، "وأضَعْتُهُ" أي: أهملته فلم
أحفظه، وأمّا "ضاع المسك يَضوع" أي: فاح فمادة أخرى^(١).

"وقال عند قول الله تعالى: (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ
مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ)^(٢)، قوله تعالى: (لِيُعَذِّبَهُمْ): قد تقدّم الكلام على هذه
اللام المسماة لام الجحود، والجمهور على كسرها، وقرأ أبو السمال بفتحها قال
ابن عطية عن أبي زيد: "سمعت من العرب مَنْ يقول: "ليعذبهم" بفتح اللام، وهي
لغةٌ غيرُ معروفةٍ ولا مستعملةٍ في القرآن"، قلت: يعني في المشهور منه ولم يَعْتَدَّ
بقراءة أبي السمال"، وروى ابن مجاهد عن أبي زيد فتح كلِّ لامٍ عن بعض العرب
إلا في (الحمد لله)^(٣)، وروى عبد الوارث عن أبي عمرو فَتَحَ لامِ الأمرِ من
قوله: (فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ)^(٤).

(١) انظر الدر المصون للسمين الحلبي، ج: ١، ص: ٣٤٧.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٣٣.

(٣) سورة الفاتحة، الآية: ٢.

(٤) سورة عبس، الآية: ٢٤.

وأتى بخبر "كان" الأولى على خلاف ما أتى به في الثانية، فإنه إمّا أن يكون محذوفاً وهو الإرادة كما يقدره البصريون أي: ما كان الله مُريداً لتعذيبهم، وانتفاء إرادة العذاب أبلغ من نفي العذاب، وإمّا أنه أكّده باللام على رأي الكوفيين لأنّ كينونته فيهم أبلغ من استغفارهم فشتان بين وجوده عليه السلام فيهم وبين استغفارهم^(١).

وغزل صاحب اللباب على منوال السمين قائلاً:

"قول الله تعالى: (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ)^(٢)، في هذا التركيب وما أشبهه مما ورد في القرآن وغيره؛ نحو: (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ)^(٣)، (مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ)^(٤) قولان :

أحدهما: قول البصريين وهو أن خبر "كان" محذوف، وهذه اللام تسمى لام الجحود ينتصب الفعل بعدها بإضمار "أن" وجوباً، فينسبك منها ومن الفعل مصدر منجرّ بهذه "اللام"، وتتعلق هذه اللام بذلك الخبر المحذوف.

والتقدير: وما كان الله مُريداً لإضاعة أعمالكم، وشرط لام الجحود عندهم أن يتقدما كون منفي، واشترط بعضهم مع ذلك أن يكون كوناً ماضياً، ويفرق بينها وبين "لام" ما ذكرنا من اشتراط تقدم كون منفي، ويدلّ على مذهب البصريين التصريح بالخبر المحذوف في قوله: الوافر:

"سَمَوْتَ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا لِتَسْمُو...".

(١) انظر الدر المصون للسمين الحلبي، ج: ١، ص: ٢١٠٣.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٤٣.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٧٩.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ١٧٩.

والقول الثاني للكوفيين: وهو أن "اللام" وما بعدها في محلّ الجر، ولا يقدرّون شيئاً محذوفاً، ويزعمون أن النصب في الفعل بعدها بنفسها لا بإضمار "أن"، وأن "اللام" للتأكيد، وقد رد عليهم أبو البقاء فقال: وهو بعيد، لأن "اللام" لام الجر، و"أن" بعدها مرادة، فيصير التقدير على قولهم: "وما كان لله إضاعة إيمانكم"، وهذا الرد غير لازم لهم، فإنهم لم يقولوا بإضمار "أن" بعد اللام كما قدمت نقله عنهم، بل يزعمون النصب بها، وأنها زائدة للتأكيد ولكن للرد عليهم موضع غير هذا .

واعلم أن قولك: "ما كان زيد ليقوم" بـ"لامالحوود" أبلغ من: "ما كان زيد يقوم"، أما على مذهب البصريين فواضح، وذلك أن مع "لام" الحوود نفي الإرادة للقيام والتّهئية، ودونها نفي للقيام فقط، ونفي التّهئية والإرادة للفعل أبلغ من نفي الفعل؛ إذ لا يلزم من نفي الفعلِ نفي إرادته.

وأما على مذهب الكوفيين فلأن "اللام" عندهم للتوكيد، والكلام مع التوكيد أبلغ منه بلا توكيد.

وقرأ الضحاك: "لِيُضَيِّعَ" بالتشديد، وذلك أن: "أَضَاعَ وَضَيَّعَ بالهمزة"، والتضعيف للنقل من "ضاع" القاصر، يقال: "ضَاعَ الشيء يَضِيغُ"، وَأَضَعْتُهُ أَي: أهملته، فلم أحفظه، وأما ضَاعَ الْمِسْكُ يَضُوعُ أَي: فاح، فمادةٌ أخرى^(١).

وقال عند قول الله تعالى: (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ)^(٢)، "قول الله تعالى: (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ

(١) انظر اللباب لابن عادل، ج: ٢، ص: ١٦٤.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٣٣.

فِيهِمْ) اللَّامُ فِي (لِيُعَذِّبَهُمْ) قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهَا لَامُ الْجُحُودِ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى كَسْرِهَا، وَقَرَأَ أَبُو السَّمَّالِ: بفتحها .

قال ابن عطية عن أبي زيد: "سمعت من العرب من يقول "لِيُعَذِّبَهُمْ" بفتح اللّام، وهي لغة غير معروفة ولا مستعملة في القرآن"، يعني في المشهور منه، ولم يعتد بقراءة أبي السمال، وروى ابن مجاهد عن أبي زيد فتح كل لام عن بعض العرب إلا في (الحمد لله)^(١)، وروى عبد الوارث عن أبي عمرو: فتح لام الأمر من قوله: (فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ)^(٢)، وأتى بخبر "كان الأولى على خلاف ما أتى به في الثانية فإنه إما أن يكون محذوفاً، وهو الإرادة كما يقدره البصريون أي: "ما كان الله مُريداً لتعذيبهم" وانتفاء إرادة العذاب أبلغ من نفي العذاب، وإما أنه أكّده باللّام على رأي الكوفيين لأنّ كينونته فيهم أبلغ من استغفارهم، فشتان بين وجوده عليه الصلّاة والسّلام، وبين استغفارهم .

وقوله (وأنت فيهم) حال، وكذلك (وهم يستغفرون)، والظاهر أنّ الضمائر كلّها عائدة على الكفار .

وقيل: الضمير في (يُعَذِّبُهُمْ) و(مُعَذِّبُهُمْ) للكفار، والضمير من قوله (وهم) للمؤمنين.

وقال الزمخشري: (وهم يستغفرون) في موضع الحال، ومعناه: نفى الاستغفار عنهم أي: ولو كانوا ممن يؤمن ويستغفر من الكفر لما عدّ بهم، كقوله تعالى: (وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلِهَا مُصْلِحُونَ)^(٣)، ولكنهم لا يستغفرون، ولا

(١) سورة الفاتحة، الآية: ٢ .

(٢) سورة عبس، الآية: ٢٤ .

(٣) سورة هود، الآية: ١١٧ .

يؤمنون ولا يتوقع ذلك منهم، وهذا المعنى الذي ذكره منقول عن قتادة، وأبي زيد، واختاره ابن جرير^(١).

وقرر الخلاف الإمام أبي السعود مع التوجيه قائلاً:

عند قول الله تعالى: (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعِ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُءُوفٌ رَحِيمٌ)^(٢).

"... واللام في لِيُضِيعَ إما متعلقة بالخبر المقدر لكان كما هو رأي البصرية وانتصاب الفعل بعدها بأن المقدره أي: ماكان الله مريداً أو متصدي الآن يُضِيعُ إلخ، ففي توجيه النفي إلى إرادة الفعل تأكيداً ومبالغة ليس في توجيهه إلى نفسه، وإما مزيدة للتأكيد ناصبةً للفعل بنفسها كما هو رأي الكوفية، ولايقدر في ذلك زيادتها كما لايقدر زياده حروف الجر في عملها"^(٣).

وقال الإمام عند قول الله تعالى:

(مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَمًا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ)^(٤).

(١) انظر اللباب لابن عادل، ج: ٨، ص: ٣٥١.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٤٣.

(٣) انظر إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، ج: ١، ص: ١٧٤.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ١٧٩.

"...واللام في (لِيَدَّرَ) إما متعلقة بالخبر المقدر "كان" كما هو رأي البصريين، وانتصاب الفعل بعدها بأن المقدر أي: ما كان الله مريداً أو متصدياً لأن يَدَّرَ المؤمن الخ، ففي توجيه النفي إلى إرادة الفعل تأكيد مبالغة ليس نفي توجيهه إلى نفسه، وإما مزيدة للتأكيد ناصبة للفعل بنفسها كما هو رأي الكوفيين، ولا يقدح في ذلك زيادتها كما لا يقدح زيادة حروف الجر في عملها"^(١).

... ذكر الإمام أبو السعود مذهب البصريين والكوفيين لقضية لام الجحود مع توجيه الإعراب، وأن البصريين يرون أن لام الجحود ينتصب الفعل المضارع بعدها بأن مقدره، بينما يرى الكوفيون أن الناصب للفعل اللام نفسها.

وعلى ذلك الإمام الألويسي قائلاً:

"واللام في (لِيُضَيِّعَ) متعلقة بخبر "كان" المحذوف كما هو رأي البصريين وانتصاب الفعل بعدها بأن مضمرة أي: "ما كان مريداً لأن يضيع" وفي توجيه النفي إلى إرادة الفعل مبالغة ليست في توجيهه إليه نفسه، وقال الكوفيون: اللام زائدة وهي الناصبة للفعل، و(يضيع) هو الخبر، ولا يقدح في عملها زيادتها كما لا تقدح زيادة حروف الجر في العمل، وبهذا يندفع استبعاد أبي البقاء خبرية (يضيع) بأن اللام لام الجر و"إن" بعدها مرادة فيصير التقدير "ما كان الله إضاعة إيمانكم" فيحوج للتأويل لكن أنت تعلم أن هذا الذي ذهب إليه الكوفيون بعيد من جهة أخرى لا تخفى"

(١) انظر إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، ج: ٢، ص: ١١٨، ١١٩.

وقال الإمام عند قول الله تعالى:

"(مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ
وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِن رُّسُلِهِ مَن يَشَاءُ فَاٰمِنُوْا
بِاللّٰهِ وَرُسُلِهِ وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ)، (لِيَذَرَ) متعلقة بمحذوف هو
الخبر لكان، والفعل منصوب بأن مضمرة بعدها كما ذهب إليه البصريون أي: "ما
كان الله مريداً لأن يذر المؤمنين" الخ؛ وقال الكوفيون: اللام مزيدة للتأكيد وناصبه
للفعل بنفسها والخبر هو الفعل؛ ولا يقدر في عملها زيادتها؛ إذ الزائد قد يعمل
كما في حروف الجر المزيدة فلا ضعف في مذهبهم من هذه الحثية كما وهم،
وأصل "يذر" يوذّر فحذفت الواو منها تشبيهاً لها بيدع وليس لحذفها علة هناك؛
إذ لم تقع بين ياء وكسرة ولا ما هو في تقدير الكسرة بخلاف يدع فإن الأصل
يودع فحذفت الواو لوقوعها بين الياء وما هو في تقدير الكسرة، وإنما فتحت الدال
لأن لامه حرف حلقي فيفتح له ما قبله ومثله "يسع ويطأ ويقع" ولم يستعملوا من
يذر ماضياً ولا مصدرأً ولا اسم فاعل مثلاً استغناءً بتصرف مرادفه وهو يترك"^(١).

وقول الله تعالى: (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ) جواب لكلمتهم
الشنعاء وبيان لما كان الموجب لإمهالم وعدم إجابة دعائهم الذي قصدوا به ما
قصدوا، واللام هي التي تسمى لام الجحود ولام النفي لاختصاصها بمنف "كان"
الماضية لفظاً أو معنى، وهي إما زائدة أو غير زائدة والخبر محذوف، أي: "ما كان
الله مريداً لتعذيبهم"، وأياً ما كان فالمراد تأكيد النفي أما على زيادتها؛ فظاهر وأما
على عدم زيادتها، وجعل الخبر ما علمت فلأن نفي إرادة الفعل أبلغ من نفيه،

(١) انظر روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي، ج: ٣، ص: ٣٣٤.

وقيل: في وجه إفادة اللام تأكيد النفي هنا أنها هي التي في قولهم: "أنت لهذه الخطة" أي: مناسب لها وهي تليق بك، ونفي اللياقة أبلغ من نفي أصل الفعل ولا يخلو عن حسن، وإن قيل: إنه تكلف لا حاجة إليه بعد ما بينه النحاة في وجه ذلك، وحمل غير واحد العذاب على عذاب الاستئصال، واعترض بأنه لا دليل على هذا التقييد مع أنه لا يلائمه المقام؛ وأجاب بمنع عدم الملائمة، بل من أمعن النظر في كلامهم رآه مشعراً بطلب ذلك، والدليل على التقييد أنه وقع عليهم العذاب والنبي صلى الله عليه وسلم فيهم كالحقحط فعلم أن المراد به عذاب الاستئصال والقرينة عليه تأكيد النفي الذي يصرفه إلى أعظمه"^(١).

وأدلى الطاهر بن عاشور برأيه قائلاً:

"قول الله تعالى: (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُؤُوفٌ رَحِيمٌ)، الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْ ضَمِيرٍ لِنَعْلَمَ أَيُّ لِنُظْهِرَمَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبِهِ وَنَحْنُ غَيْرُ مُضِيِّعِينَ إِيمَانَكُمْ، وَذَكَرَ اسْمَ الْجَلَالَةِ مِنَ الْإِظْهَارِ فِي مَقَامِ الْإِضْمَارِ لِلتَّعْظِيمِ"^(٢).

"وَمَعْنَى (مَا كَانَ اللَّهُ لِيُذَرَ الْمُؤْمِنِينَ) نَفْيٌ هَذَا عَنْ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا لِلَّهِ نَفْيًا مُؤَكَّدًا بِلَامِ الْجُحُودِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ)^(٣)، إِحْتِجَ، عَدَلَ عَنْ نَفْيِ الْفِعْلِ إِلَى نَفْيِ الْمَصْدَرِ الدَّالِّ عَلَى الْجِنْسِ، وَجَعَلَ نَفْيَ الْجِنْسِ عَنِ الشَّخْصِ بِوَاسِطَةِ نَفْيِ الْإِسْتِحْقَاقِ؛ إِذْ لَا طَرِيقَةَ لِحْمَلِ اسْمِ ذَاتٍ عَلَى اسْمِ ذَاتٍ إِلَّا بِوَاسِطَةِ بَعْضِ الْحُرُوفِ، فَصَارَ التَّرْكِيبُ: "مَا كَانَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ"،

(١) انظر روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي، ج: ٧، ص: ٦٠.

(٢) انظر التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، ج: ٢، ص: ٢٤.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ٧٩.

وَيُقَالُ أَيْضًا: "لَيْسَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ"، وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الْإِثْبَاتِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (إِنَّ لَكَ
أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى)^(١).

فَمَعْنَى الْآيَةِ: لَيْسَ قَوْلُ كُونُوا عِبَادًا لِي حَقًّا لِيَشْرَ أَيُّ بَشَرٍ كَانَ، وَهَذِهِ اللَّامُ هِيَ
أَصْلُ لَامِ الْجُحُودِ الَّتِي فِي نَحْوِ (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ)^(٢)، فَتَرَكَيبُ لَامِ الْجُحُودِ
كُلُّهَا مِنْ قَبِيلِ قَلْبٍ مِثْلِ هَذَا التَّرْكَيبِ لِقَصْدِ الْمُبَالَغَةِ فِي النَّفْيِ، بِحَيْثُ يُنْفَى أَنْ
يَكُونَ وُجُودُ الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ جَعُولًا لِأَجْلِ فِعْلِ كَذَا، أَيُّ: فَهُوَ بَرِيءٌ مِنْهُ بِأَصْلِ الْخِلْقَةِ
وَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ جُحُودًا^(٣).

ويرى الباحث:

... أن مذهب الكوفيين أولى بالإتباع في هذه القضية وذلك لأن
احتجاج البصريين بأن اللام من عوامل الأسماء وعوامل الأسماء لا يجوز أن
تكون من عوامل الأفعال وهذا الوجه مردود بأن ذلك إنما يكون مع اتحاد
الجهة، أما مع اختلافها فلا مانع.

ومن استقراء عينة البحث من المفسرين نجد أنهم حرروا الخلاف ولم
يرجحوا مع ذكرهم للأوجه التأويلية على كلا المذهبين...
والله تعالى أعلى وأعلم.

(١) سورة طه، الآية: ١١٨.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٣٣.

(٣) انظر التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، ج: ٣، ص: ٩٤.

الفصل السادس:

قضية: الإستغناء بمعمولي (أن) المفتوحة عن معمولي أفعال القلوب^(١).

.....قضية نحوية مؤداها: هل يستغنى بمعمولي (أن) المفتوحة عن معمولي

أفعال القلوب أم لا.

وتعرض لهذه القضية المفسرون والنحاة في تناولهم لآيات القرآن الكريم

كقول الله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّ لَهُمْ لَئِنَّمَا تُمَلِّ لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾^(٢).

وقد وقع الخلاف بين سيبويه والأخفش وتحقيق القضية عند أهل الفن بين
يديك:

"... يرى سيبويه أن (أن) مع معموليها تسد مسد معمولي أفعال القلوب، جاء في
كتابه: "فأما ظننت أنه من طلق فاستغنى بخبر (أن) تقول: أظنُّ أنه فاعلٌ كذا،
وكذا فتستغني، وإنما يُقتصر على هذا إذا عَلِمَ أنه مستغن بخبر أن"^(٣).

.. والرضي يرى جواز دخول (أن) المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزئين من
خواص أفعال القلوب وذلك لأن مفعولها في الحقيقة هو مصدر الخبر مضافاً إلى
المبتدأ، وأن المفتوحة موضوعة لهذا المعنى، فإذا دخلت أفعال القلوب على أن

(١) سميت بذلك لقيام معانيها بالقلب، يقول فيها ابن مالك:

انصب بفعل القلب جز أي ابتدا
أعني راي خال علمت وجدا
ظن حسبت وزعمت مع عد
حجا دري وجعل اللذ كاعتقد
.....
وهب تعلم
انظر الأشموني، ١٩/٢ : ٢٤

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٧٨.

(٣) انظر الكتاب، ج: ١، ص: ١٢٥، ١٢٦.

المفتوحة كانت ناصبة لمفعول واحد هو مفعولها الحقيقي، ويكثر ذلك إذا كان ذلك الفعل مما يقل نصبه لمفعول واحد نصبًا صريحًا كحسبت، وخلت، وظننت، لأنها لا تطلب في ظاهر الاستعمال إلا مسندًا، ومسندًا إليه سواء نصبتها كما في حسبت زيدًا قائمًا، أو لم تنصبهما نحو حسبت زيدًا قائمًا، إذا مقصود الجزئين المنصوبين هو المصرح به في الجزئين المصدرين ب (إن).

... ثم ذكر الرضي أن مذهب سيبويه أن (أن) المفتوحة مع معموليها مفعول هذه الأفعال ولا مفعول آخر خلافًا للأخفش الذي يقدر المفعول الثاني محذوفًا..
.. ورفض الرضي القول بأن (أن) ومعموليها سادة مسد مفعولي أفعال القلوب، وذلك لأن (أن) المفتوحة مع جزئها في تقدير اسم مفرد فكيف تكون في تقدير اسمين، والأولى عنده أن يقال في نحو علمت زيدًا قائمًا أن الاسمين المنصوبين سادان مسد أن مع اسمها وخبرها ومفيدان فائدتها إذ هما بتقدير المصدر بلا آله مصدرية كما كان الكلام مع أن بتقدير المصدر، كما رفض الرضي أيضًا مذهب الأخفش، وذلك لأنه لا حاجة لمثل هذا التقدير، ولأنه لو كان هذا الثاني مقدرًا لجاز إظهاره لأنه لم يسد مسده شيء حتى يكون واجب الإضمار^(١).

من التحقيق السابق نجد أن مذهب سيبويه هو الراجح، لأن أفعال القلوب اختصت بالدخول على المبتدأ والخبر بعد إستيفاء فاعلها، وهما مدخول (أن) فجعلها مع معموليها سادة مسد مفعولي أفعال القلوب جريًا على الأصل، ولا حاجة إلى تقدير مفعول آخر، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى بالترجيح عند الخلاف، والله تعالى أعلى وأعلم.

(١) يرجع إلى الرضي على الكافية، ج: ٢، ص: ٢٨٦.

وإليك توجيهات القضية عند المفسرين: يقول السمين الحلبي:

عند قول الله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾^(١).

"قول الله تعالى: (وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ) (وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ) وحكى الزجاج عن خلق كثير كقراءة حمزة إلا أنهم كسروا "إنما" ونصبوا "خيراً" وأنكرها ابن مجاهد، وسيأتي إيضاح ذلك، ويحيى بن وثاب بالغيبة وكسر "إنما"، وحكى عنه الزمخشري أيضاً أنه قرأ بكسر "إنما" الأولى وفتح الثانية مع العيبة، فهذه خمس قراءات"^(٢).

...بين السمين الحلبي ما في الآية الكريمة من قراءات نقلاً، ثم خرج قراءة الجمهور على وجهي القضية فقال:

فأما قراءة الجمهور فتخريجها واضح، وهو أنه يجوز أن يكون الفعل مسنداً إلى "الذين"، و"أن" وما اتصل بها ساد مسد المفعولين عند سيبويه ومسد أحدهما والآخر محذوف عند الأخفش^(٣).

ونقل صاحب اللباب ما ذكره السمين في القضية دونما عزو إليه فقال:

عند قول الله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾^(٤).

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٧٨.

(٢) انظر الدر المصون للسمين الحلبي، ج: ١، ص: ٩٩٥: ١٠٠١.

(٣) انظر المرجع السابق، ج: ١، ص: ٩٩٥: ١٠٠١.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ١٧٨.

قرأ الجمهور "يحسبن" بالغيبة ، وحمزة بالخطاب ، وحكى الزجاج عن خلق كثير كقراءة حمزة إلا أنهم كسروا "إنما" ونصبوا "خير" وأنكرها ابن مجاهد - وسيأتي إيضاح ذلك - وقرأ يحيى بن وثاب بالغيبة وكسر "إنما" ، وحكى عنه الزمخشري - أيضاً - أنه قرأ بكسر "إنما" الأولى وفتح الثانية مع الغيبة، فهذه خمس قراءات . فأما قراءة الجمهور، فتخرجها واضح، وهو أنه يجوز أن يكون الفعل مسنداً إلى "الذين" و"أن" وما اتصل بها سادة مسد المفعولين - عند سيبويه - أو مسد أحدهما، والآخر محذوف عند الأخفش^(١).

وأدلى الإمام أبو السعود في إرشاده بدلوه في تحرير هذه القضية فقال:

عند قول الله تعالى: "(وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ .. عَطْفٌ لِّقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: (وَلَا يَحْزُنُّكَ الَّذِينَ) ^(٢)، والفعل مسندٌ إلى الموصول وأن وما في حيزها سادة مسد مفعوليه عند سيبويه لتمام المقصود بها وهو تعلق الفعل القلبي بالنسبة بين المبتدأ أو الخبر، أو مسد أحدهما والآخر ^(٣) محذوف عند الأخفش .." ^(٤).

قال الإمام الألويسي:

عند قول الله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَهُمْ وَعَدَابُ مُهِينٌ ﴾ ^(٥).

(١) انظر الباب لابن عادل، ج: ٤، ص: ٤٤٥ : ٤٥٢ .

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٧٦ .

(٣) يقصد بالآخر المفعول الثاني، ولم يتحدث الأخفش عن الآية في معاني القرآن .

(٤) انظر إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، ج: ٢، ص: ١١٧ .

(٥) سورة آل عمران، الآية: ١٧٨ .

"(وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ) عطف على قوله تعالى : (وَلَا يَحْزُنكَ)^(١)، والفعل مسند إلى الموصول، و (أن) وما عملت فيه ساد مسدّ مفعوليه عند سيبويه لحصول المقصود وهو تعلق أفعال القلوب بنسبة بين المبتدأ والخبر ، وعند الأخفش المفعول الثاني محذوف"^(٢)
...مما ذكره الإمام الألوسي يتبين أنه لم يزد في تقريره لهذه القضية عما ذهب إليه من قبله من المفسرين.

وقال الطاهر بن عاشور:

عند قول الله تعالى: (وَأَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ) هُوَ بَدَلُ اشْتِمَالٍ مِنَ (الَّذِينَ كَفَرُوا)، فَيَكُونُ سَادًّا مَسَدًّا الْمَفْعُولَيْنِ، لِأَنَّ الْمُبْدَلَ مِنْهُ صَارَ كَالْمَثْرُوكِ، وَسَلِكَتْ طَرِيقَهُ الْإِبْدَالَ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِجْمَالِ، ثُمَّ التَّفْصِيلِ، لِأَنَّ تَعَلُّقَ الظَّنِّ بِالْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ يَسْتَدْعِي تَشَوُّفَ السَّامِعِ لِلجِهَةِ الَّتِي تَعَلَّقَ بِهَا الظَّنُّ، وَهِيَ مَدْلُولُ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، فَإِذَا سَمِعَ مَا يَسُدُّ مَسَدَّ الْمَفْعُولَيْنِ بَعْدَ ذَلِكَ تَمَكَّنَ مِنْ نَفْسِهِ فَضَلَّ تَمَكَّنَ وَزَادَ تَقْرِيرًا^(٣).

كذا توجيهات المفسرين لهذه القضية في تفاسيرهم والتي لا تخرج عن تقريرهم للقضية على مذاهب النحاة مع توجيه المعنى التأويلي تبعاً لهذه المذاهب.

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٧٦.

(٢) انظر روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي، ج: ٣، ص: ٣٣٣.

(٣) انظر التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، ج: ٤، ص: ١٧٥.

الفصل السابع:

قضية: (الخلاف في تعدي "سمع" لمفعول واحد أو مفعولين)

... من القضايا النحوية الخلافية بين الجمهور والفراسين من النحاة تعدي "سمع" لمفعول واحد أو مفعولين، وتناول المفسرون لهذه القضية في تأويلهم لقول الله

تعالى: **قَالَ تَعَالَى: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴿١﴾ رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ ءَامِنُوا بِرَبِّكُمْ فَءَامَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَقَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ ﴿٢﴾** (١).

وإليك تقرير الخلاف بين البصريين والفراسيين والترجيح:

عرض الصبان للخلاف القائم بين الجمهور والفراسيين فذكر أن الأحفش والفراسي وابن باشاذ^(٢)، وابن عصفور وابن الصائغ^(٣) وابن أبي الربيع^(٤) وابن مالك يرون أن (سمع) المتعلق بعين الخبر بعده بفعل دال على صوت - سمعت زيدا يتكلم - من باب (ظن) بخلاف المتعلقة بمسموع نحو سمعت كلامًا، وحثتهم أن

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٩٣.

(٢) ابن باشاذ: أبو الحسن ظاهر بن أحمد المصري وأصله من الديلم ولد ونشأ بمصر ثم وفد إلى العراق فتلقى العلم ثم قفل إلى مصر، من مصنفاته: شرح الجمل للزجاجي، والأصول لابن السراج وتعليق الغرفة، توفي سنة ٤٦٩هـ، انظر نشأة النحو، ص: ١٨٣.

(٣) ابن الصائغ: محمد شمس الدين بن عبدالرحمن اخذ عن ابن المرحل ولازم أبا حيان ومن مصنفاته: شرح الألفية والتذكرة، والمرقاة في إعراب (لا إله إلا الله)، وحاشية على المغني، توفي سنة ٧٧٦هـ، انظر نشأة النحو، ص: ٢٣٩.

(٤) ابن أبي الربيع: أبو الحسين عميد الله بن أحمد الإشبيلي تلقى عن الدباج والشلوبيني ومن مصنفاته: سيبويه، وشرح الجمل للزجاجي، توفي سنة ٦٨٨هـ، انظر، نشأة النحو، ص: ٢٢٣.

(سمع) المتعلق بعين الخبر بعده بفعل لما دخل على غير مسموع أتى بمفعول ثانٍ على المسموع كما أن ظن لما دخل على غير مظنون أتى بعد ذلك بمفعول ثانٍ يدل على المظنون.

أما الجمهور فأنكروا ذلك، فسمع لا تتعدى عندهم إلا إلى مفعول واحد، فإن كان مما يسمع فهو ذاك، وإن كان عيناً فهو المفعول، والفعل بعده في موضع نصب على الحال^(١).

.. واحتج الجمهور بأن (سمع) من أفعال الحواس وكلها تعدي إلى مفعول واحد، ولو تتعدى إلى اثنين لكان (سمع) إما من باب أعطى، وإما من باب (ظن)، ويبتل كونها من باب (أعطى) كون الثاني فعلاً وهو لا يكون في هذا الباب فعلاً، ويبتل كونها من باب (ظن) أنها لا يجوز فيها الإلغاء^(٢).

.. ويرى الصبان أن ما اعترض به من جعل (سمع) من باب (ظن) بعدم جواز الإلغاء فيه، أن الأخص قال بأن من باب (ظن) ما لا يجوز فيه الإلغاء ك(هب) و(تعلم)، وأفعال التصيير، فلتكن (سمع) كذلك^(٣).

... مما سبق يتضح أن تعدي (سمع) لمفعولين بشرط تعلقه بعين الخبر بعده بفعل دال على صوت هو الراجح، قياساً على (ظن)، فكما احتاجت (ظن) إلى المفعول الثاني للدلالة على المظنون، احتاجت (سمع) إلى المفعول الثاني للدلالة على المسموع، والله تعالى أعلم.

(١) يرجع إلى حاشية الصبان على الأشموني، ج: ٢، ص: ١٩.

(٢) يرجع إلى المرجع السابق، ج: ٢، ص: ١٩.

(٣) يرجع إلى المرجع السابق، ج: ٢، ص: ١٩.

وأثر بين يدي الباحثين توجيهات المفسرين لتلك القضية تحت الآية
الكريمة:

يقول السمين الحلبي:

عند قول الله تعالى: ﴿ رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ ءَامِنُوا بِرَبِّكُمْ
فَأَمَّا رَبَّنَا فَأَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَقَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ ﴾ (١).
"قوله تعالى: (سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي): "سمع" إِنْ دَخَلَتْ عَلَى مَا يَصِحُّ أَنْ يُسْمَعَ
نحو: "سمعت كلامك وقراءتك" تعدت لواحد ، وَإِنْ دَخَلَتْ عَلَى مَا لَا يَصِحُّ
سَمَاعُهُ بَأَنْ كَانَ ذَاتًا فَلَا يَصِحُّ الْاِقْتِصَارُ عَلَيْهِ وَحَدَهُ ، بَلْ لَا بَدَّ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى
شَيْءٍ يُسْمَعُ نَحْو: "سمعت رجلاً يقول كذا ، وسمعت زيدا يتكلم" .
وللنحويين في هذه القضية قولان، أحدهما : أنها تتعدى فيه أيضاً إلى مفعول
واحد ، والجملة الواقعة بعد المنصوب صفةٌ إِنْ كَانَ قَبْلَهَا نَكْرَةً ، وَحَالًا إِنْ كَانَ
معرفة.

والثاني: قول الفارسي وجماعة تتعدى لاثنتين الجملة في محلّ الثاني منهما، فعلى
قول الجمهور يكون "ينادي" في محلّ نصب لأنه صفةٌ لمنصوبٍ قبله ، وعلى قول
الفارسي يكون في محلّ نصبٍ على أنه مفعول ثانٍ (٢).

قرر السمين الحلبي القضية على وجهيها عند الجمهور وعند الفارسي
ومن تبعه، مع توجيهه للوجه الإعرابي بناءً على ذلك، ونقل صاحب اللباب
ما ذكره السمين الحلبي نصاً دون تصرفٍ ولا عزوٍ إلى السمين (٣).

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٩٣ .

(٢) انظر الدر المصون للسمين الحلبي، ج: ١، ص: ١٠٢٢ .

(٣) انظر اللباب لابن عادل، ج: ٤، ص: ٤٩١ .

وفي إرشاد العقل السليم لهذه القضية قال الإمام أبو السعود:

"..... صفةً لمنادياً عند الجمهور كما في قولك سمعتُ رجلاً يقول: كيت وكيت ولو كان معرفةً لكان حالاً منه كما إذا قلت: سمعت زيداً يقول..... الخ، ومفعولٌ ثانٍ لسمعنا عند الفارسي وأتباعه"^(١).

..هكذا يتضح أن الإمام أبا السعود ذكر الخلاف بين الجمهور والفارسي ومن تبعه في تعدي (سمع) لمفعول واحد أو تعديه لمفعولين دونما ترجيح منه لمذهبٍ في القضية.

قال الإمام الألويسي:

عند قول الله تعالى: ﴿ رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ ءَامِنُوا بِرَبِّكُمْ فَءَامَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَقَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ ﴾^(٢).

(رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ...)، وجملة (يُنَادِي) في موضع المفعول الثاني لسمع على ما ذهب إليه الأخفش وكثير من النحاة من تعدي سمع هذه إلى مفعولين ولا حذف في الكلام؛ وذهب الجمهور إلى إنها لا تتعدى إلا إلى واحد، واختاره ابن الحاجب قال في "أماليه": وقد يتوهم أن السماع متعد إلى مفعولين من جهة المعنى والاستعمال، أما المعنى فلتوقفه على مسموع، وأما الاستعمال فلقولهم: سمعت زيداً يقول ذلك وسمعت قائلاً، وقول الله تعالى: (هَلْ يَسْمَعُونَكُم إِذْ تَدْعُونَ)^(٣)، ولا وجه له لأنه يكفي في تعلقه المسموع دون المسموع منه، وإنما

(١) انظر إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، ج: ٢، ص: ١٣٢.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٩٣.

(٣) سورة الشعراء الآية: ٧٢.

المسموع منه كالمشموم منه فكما أن الشم لا يتعدى إلا إلى واحد فكذلك السماع فهو مما حذف فيه المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه للعلم به ويذكر بعده حال تبيينه ويقدر في (يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ) يسمعون أصواتكم انتهى^(١).
...يتبين من كلام الإمام الألويسي أنه يُرجح قول من قال بتعدي "سمع" إلى مفعولين، وهو ما رجحناه بعد تحرير كلام النُحاة في القضية.
ومن توجيه الإمام الألويسي نجد أنه تفرد بالترجيح على الحلبي وابن عادل وأبي السعود، والله تعالى أعلى وأعلم.

(١) انظر روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألويسي، ج: ٣، ص: ٣٧٥.

الفصل الثامن:

قضية: تقديم معمول اسم الفعل^(١) جوازاً ومنعاً

قال الله تعالى: ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝ ﴾^(٢).

استدل الكوفيون بالآية الكريمة على جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه،
وأما البصريون فلا يرون ويمنعون تقدمه ويخرجون الآية الكريمة بما يوافق مذهبهم،
وللمفسرين توجيهات لهذا الخلاف في تفاسيرهم ما بين مُقررٍ وموجهٍ لهذا الخلاف
دون ترجيح، وآخر مُرجحٍ للخلاف بتدليلٍ وتوجيه.

(١) عرف ابن هشام اسم الفعل بأنه: ما ناب عن الفعل معنى واستعمالاً ك(شتان)،
(وصه)، و(أوه)، وذكر أن المراد بالاستعمال كونه عاملاً غير معمول، وأن وروده بمعنى
الأمر كثير، وبمعنى الماضي والمضارع قليل، وأنه نوعان:
الأول: ما وضع من أول الأمر كذلك ك(شتان)، و(صه)، و(مه)، والثاني: ما نقل من غيره
إليه، وهو إما منقول من ظرف أو جار ومجرور نحو (دونك)، و(عليك)، وإما منقول
من مصدر نحو (رويد)، و(بله زيداً)
يقول ابن مالك:

مَا نَابَ عَنِ فِعْلِ كَشْتَانَ وَصَه
وَمَا بِمَعْنَى افْعَلٍ كَأَمِينَ كَثُرَ
وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَ
كَذَا رُوِيَ بَلَهُ نَاصِبِينَ
هُوَ اسْمُ فِعْلِ وَكَذَا أَوْهَ وَمَه
وغيره كوي وهيئات نزر
وهكذا دونك مع اليك
ويعمالن الخفض مصدرين

انظر التصريح، ج: ٢، ص: ١٩٦، ١٠٩٧، والأشعوني، ج: ٣، ص: ١٩٤، ١٩٥، وضياء
السالك، ج: ٣، ص: ٣١٧: ٣٢٢.
(٢) سورة النساء، الآية: ٢٤.

وإليك تحقيق القضية عند النحاة وتوجيهات المفسرين لها.

..... يرى الكوفيون جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه ويستدلون لمذهبهم بالنقل تارة وبالقياس تارة.

... أما النقل فبالآية الكريمة، فالتقدير عندهم: عليكم كتاب الله فنصب (كتاب الله) ب(عليكم)، وأيضاً بالبيت الشعري المذكور عندهم. قامت مقام الفعل ألا ترى أنك إذا قلت: (عليك زيداً) أي: الزم زيدا، وإذا قلت (عندك عمرا) أي: تناول عمرا، وإذا قلت (دونك بكرًا) أي: خذ بكرًا، ولو قلت: (زيدا الزم عمرا تناول وبكرا خذ) فقدمت المفعول لكان جائزًا، فكذلك مع ما قام مقامه^(١).

وأما البصريون ومعهم الفراء^(٢) فإنهم يمنعون تقديم معمول اسم الفعل عليه، ويخرجون الآية والبيت بما يتفق مع ما ذهبوا إليه محتجين للمنع بضعف اسم الفعل وعدم تصرفه فهو فرع وحق الفرع أن ينحط على الأصل^(٣).

يقول سيبويه في باب ما يكون المصدر فيه توكيدًا لنفسه نصبًا:

"ولما قال: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ)^(٤) حتى انقضى الكلام علم المخاطبون أن هذا مكتوب عليهم مثبت عليهم، وقال: كتب الله توكيدًا.....، وقد زعم بعضهم أن كتاب الله نصب على قوله: عليكم كتاب الله"^(٥).

(١) انظر الإنصاف، ص: ٢٢٨.

(٢) يقول الفراء في معاني القرآن، ج: ١، ص: ٢٦٠ "وقوله: (كتاب الله عليكم) كقولك: كتابا من الله عليكم، وقال بعض أهل النحو: معناه: عليكم كتاب الله، والأول أشبه بالصواب، وقلما تقول العرب: زيدا عليك، أو زيدا دونك، وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمرة قلبه.....".

(٣) يرجع إلى الإنصاف، ص: ٢٠٩.

(٤) سورة النساء، الآية: ٢٣.

(٥) انظر الكتاب، ج: ١، ص: ٣٨١، وسيبويه يرى قبح جعل (كتاب) منصوبًا بـ(عليكم) يقول: "واعلم أنه يقبح: زيدا عليك، وزيدا حذرك، لأنه ليس من أمثلة الفعل، فقبح أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها"، انظر الكتاب، ج: ١، ص: ٢٥٢.

..... فهو يرى أن قول الله تعالى " (كتاب الله) منصوب على المصدرية
لفعل محذوف مشيرًا إلى مذهب الكسائي في أنه يرى أن الناصب (عليكم).

وقد حذا المبرد حذو سيبويه مع الآية الكريمة إذ قال في باب ما جرى
مجرى الفعل وليس بفعل ولا مصدر:

"فأما قول الله عز وجل: (كتاب الله عليكم) فلم ينتصب كتاب بقوله: (عليكم)،
ولكن لما قال: (حرمت عليكم أمهاتكم) اعلم أن هذا مكتوب عليهم فنصب
(كتاب الله) لأن هذا بدل من اللفظ بالفعل إذا كان الأول في معنى (كتاب الله
عليكم وكتب عليكم)"^(١).

وعلل ابن السراج لمنع تقدم معمول اسم الفعل عليه بأن مالا يتصرف لا يتصرف
عمله، ثم تعرض للآية الكريمة، فذكر أنه ليس على تقدير (عليكم كتاب الله)،
وأما هو مصدر محمول على ما قبله يقول: "لأنه لما قال: (حرمت عليكم
أمهاتكم) فأعلمهم أن هذا مكتوب مفروض فكان بدلاً من قوله: (كتاب الله
ذلك) وجعل عليكم تبياناً"^(٢).

ويرى الفارسي أن اسم الفعل ليس في قوة الفعل، ولذا امتنع تقديم معموله عليه
يقول: وقول الله تعالى: (كتاب الله عليكم) ليس ينتصب على (عليكم كتاب
الله)، ولكن كتاب مصدر دل على الفعل الناصب له ما تقدم، وذلك أن وقوله

(١) انظر المقتضب، ج: ٣، ص: ٢٠٢، ٢٠٣.

(٢) انظر الأصول لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، ت: د.
عبدالمحسن الفتلي، ن: مؤسسة الرسالة، ط: ٣، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م، ج: ١، ص:
١٤٢.

تعالى: (حرمت عليكم أمهاتكم) فيه دلالة على أن ذلك مكتوب عليهم فانتصب
(كتاب الله) بهذا الفعل الذي دل عليه ما تقدمه من الكلام وعلى ذلك قول
الشاعر ابي كبير الهزلي^(١):

ما إن يمس الأرض إلا جانب منه وحرف الساق طي المحمل^(٢)

وساق ابن الأنباري ما تقدم من ضعف اسم الفعل وعدم تصرفه لفرعيته عن
الفعل دليلاً لمذهب البصريين في منهج تقديم معمول اسم الفعل عليه، وذلك أن:
"قول الله تعالى: (كتاب الله) منصوب لأنه مصدر والعامل فيه فعل مقدر، ولم
يظهر إلى فاعله^(٣) وذكر أن البيت الذي استشهد به الكوفيون لا حجة لهم فيه من
وجهين، أحدهما: "أن (دلوي) في موضع نصب بتقدير فعل كأنه قال: خذ دلوي
دونك، و(دونك) مفسر لذلك الفعل المقدر، ثم ذكر ابن الأنباري فساد ما ذهبوا
غليه من حمل اسم الفعل على الفاعل، وذلك لأن الفعل متصرف في نفسه
فتصرف علمه، وأما هذه الأسماء فغير منصرفة في نفسها فينبغي أن لا يتصرف
عملها فوجب أن لا يجوز تقديم معمولها عليها^(٤)

وعلل الرضي لمذهب البصريين بأن أسماء الأفعال إنما امتنع تقديم معمولها عليها
نظرًا إلى الأصل لأن الأغلب فيها إما مصادر، ومعلوم امتناع تقديم معمولها عليها،

(١) اسمه عامر أو عويمر ابن الخليس، انظر الكتاب، ج: ١، ص: ٣٥٩، وشرح المقتصد،
ص: ٥٦٧، وديوان لهذليين، ج: ٢، ص: ٩٣.

(٢) والمحل: حمالة السيف، والشاهد فيه في قوله (طي المحمل) فهو مصدر منصوب بفعل
مخذوف وجوباً لوجود ما يدل عليه وهو قوله: "ما إن يمس الأرض...." وذلك لأن هذا
القول يدل على أنه طوي طياً، انظر شرح المقتصد، ص: ٥٧٥، ٥٧٦.

(٣) انظر الإنصاف، ص: ٢٣٠، ٢٣١.

(٤) يرجع إلى المرجع السابق، ص: ٢٣٤، ٢٢٥.

وإما صوت جامد في نفسه منتقل إلى المصدرية ثم منها إلى اسم الفعل، وأما ظرف أو جار ومجرور وهما ضعيفان قبل النقل أيضاً لكون عملهما لتضمنهما معنى الفعل^(١).

يرى أبو البقاء في الآية أن (كتاب) منصوب على المصدر بكتب محذوفاً دل عليه قوله: حرمت لأن التحريم كتب، أو منصوب بفعل محذوف تقديره: الزموا كتاب الله، و(عليكم) إغراء، وقال الكوفيون هو إغراء والمفعول مقدم، وهذا عندنا (يعني البصريين) غير جائز لأن عليكم وبابه عامل ضعيف، وفي التقديم تصرف^(٢).
أما توجيهات المفسرين فدونك ما ذكروه تحت الآية الكريمة.

قال السمين الحلبي:

"قول الله تعالى: (كِتَابَ اللَّهِ)^(٣) في نصبه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه منصوبٌ على أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة المتقدمة قبله وهي قوله: "حُرِّمَتْ"، ونصبه بفعل مقدر أي: كَتَبَ اللَّهُ ذَلِكَ عَلَيْكُمْ كِتَابًا.

وأبعد عبيدة السلماني في جعله هذا المصدر مؤكداً لمضمون الجملة من قوله تعالى: (فَانكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ)^(٤).

الثاني: أنه منصوبٌ على الإغراء بـ"عليكم" والتقدير: عليكم كتاب الله أي: الزموه كقوله: (عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ)^(٥)، وهذا رأي الكسائي ومن تبعه، أجازوا تقديم المنصوب في باب الإغراء مستدلين بهذه الآية، ويقول الآخر:

(١) انظر شرح الكافية للرضي، ج: ٢، ص: ٦٨.

(٢) يرجع إلى الإملاء بهامش الجمل، ج: ٢، ص: ٢٢٦.

(٣) سورة النساء، الآية: ٢٤.

(٤) سورة النساء، الآية: ٣.

(٥) سورة المائدة، الآية: ١٠٥.

يا أيُّها المائِحُ دُلوي دونكا ... إني رأيتُ الناسَ يَحْمَدونكا

ف"دلوي" منصوبٌ بـ"دونك" وقد تقدّم.

والبصريون يمنعون ذلك، قالوا: لأنَّ العاملَ ضعيف، وتأولوا الآيةَ على ما تقدم، والبيتَ على أن "دلوي" منصوبٌ بـ"المائِح" أي: الذي ماح دُلوي .
والثالث: أنه منصوب بإضمار فعل أي: الزموا كتاب الله، وهذا قريبٌ من الإغراء.
وقال أبو البقاء في هذا الوجه، تقديره: "الزموا كتاب الله" و"عليكم" إغراء، يعني أن مفعوله قد حُذف للدلالة بـ"كتاب الله" عليه، أي: عليكم ذلك، فيكون أكثر تأكيداً^(١).

ذكر الإمام ثلاثة أوجه لإعراب قول الله تعالى (كِتَابَ اللَّهِ)، وتعرض في الوجه الثاني إلى قضية تقديم معمول اسم الفعل عليه جوازاً ومنعاً، ولم يُرجح بينهما.

ونقل صاحب اللباب ما ذكره السمين الحلبي نصاً دون تصرفٍ ولا عزوٍ إلى السمين^(٢).

قال الإمام أبو السعود:

عند قول الله تعالى: ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَّا وَرَاءَ ذَلِكَ أَن تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ ۗ ﴾

(١) انظر الدر المصون للسمين الحلبي، ج: ١، ص: ١٠٩٦.

(٢) انظر اللباب لابن عادل، ج: ٥، ص: ١٢٦.

فَمَا أَسْتَمْتَعُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا تَرْضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١﴾

"(كِتَابَ اللَّهِ) مصدرٌ مؤكِّدٌ أي كَتَبَ اللَّهُ (عَلَيْكُمْ) تحريمٌ هؤولاءِ كتاباً وفرضه فرضاً، وقيل: من صوبت على الإغراء بفعل مضمير أي: الزموا كتاب الله، و(عَلَيْكُمْ) متعلقٌ إما بالمصدر وإما بمحذوف وقع حالاً منه، وقيل: هو إغراء آخر مؤكِّدٌ لما قبله قد حُذِفَ مفعولُهُ لدلالة المذكورِ عليه أو بنفسِ عليكم على رأي من جَوَزَ تقديمَ المنصوبِ في باب الإغراء كما في قوله:

يَأْيِهَا الْمَائِحْدُ لِيُودِنَكَ
إِنْ يَرَأَيْتَ النَّاسِيحَ حَمْدُونَكَ" (٢) (٣)

(١) سورة النساء، الآية: ٢٤.

(٢) انظر شرح شواهد الأشموني للعيني، ج: ٣، ص: ٢٠٦، والتصريح، ج: ٢، ص: ٢٠٠، وقد ذكر صاحب الانتصاف أنه من كلام راجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم، انظر: الانتصاف على الإنصاف، ص: ٢٢٨، وشرح التبريزي للحماسة، ص: ٢٧٠، والخزانة، ج: ٣، ص: ١٧، ومعاني القرآن للفراء، ج: ١، ص: ٢٦٠، والمائح الذي ينزل البئر فيملاً الدلو إذا قل مأؤها، ودونك: معناه خذ، والشاهد في قوله: (دلوي دونكما) فظاهره تقديم معمول اسم الفعل (دونك) عليه (دولي)، وبهذا الظاهر أخذ الكسائي وجماعة من الكوفيين وقعدوا عليه جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه حملاً على الفعل، ولم يرتض البصريون ذلك وذكروا أن البيت يحتمل وجوهاً أخرى من الإعراب منها: أن يكون (دلوي) مفعولاً به لفعل محذوف يفسره اسم الفعل، ومنها: أن يكون إنشأ، ومنها: أن يكون (دلوي) خبر مبتدأ محذوف ثم قالوا إن البيت الواحد لا تثبت به فاعدة فليكن هذا البيت شاذ إن لم تقبلوا تأويله. انظر الانتصاف على الإنصاف، ص: ٢٢٨.

(٣) انظر إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، ج: ٢، ص: ١٦٤.

..... هكذا عرض الإمام أبو السعود لإعراب (كتاب الله) و(عليكم)
بالإلماح إلى مذهب الكوفيين واختلافهم مع البصريين في تقديم معمول اسم
الفعل جوازاً ومنعاً.

قال الإمام الألويسي:

عند قول الله تعالى: ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ
اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَّا وَرَاءَ ذَلِكَ مِمَّا آتَيْنَاكُمْ بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ
فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا
تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾^(١).

(كتاب الله) مصدر مؤكد أى كتب الله تعالى (عَلَيْكُمْ) تحريم هؤلاء كتاباً، ولا
ينافيه الإضافة كما توهم ، والجملة مؤكدة لما قبلها و(عَلَيْكُمْ) متعلق بالفعل
المقدر، وقيل: (كِتَابٌ) منصوب على الإغراء أى ألزموا كتاب الله ، و(عَلَيْكُمْ)
متعلق إما بالمصدر أو بمحذوف وقع حالاً منه، وقيل: هو إغراء آخر مؤكد لما قبله
وقد حذف مفعوله لدلالة ما قبله عليه، وقيل: منصوب بعليكم، واستدلوا به على
جواز تقديم المفعول في باب الإغراء وليس بشيء.

وقرأ أبو السميعة (كتب الله) بالجمع والرفع أي: هذه فرائض الله تعالى عليكم ،
وكتب الله بلفظ الفعل^(٢).

كذا يرى الإمام الألويسي أن تقديم المفعول على اسم الفعل في باب
الإغراء ليس بشيء، وبذلك رجح الإمام.

(١) سورة النساء، الآية: ٢٤.

(٢) انظر روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألويسي، ج: ٤، ص: ١٨.

وأدلى الطاهر بن عاشور قائلاً:

"وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ)^(١) تَذْيِيلٌ، وَهُوَ تَحْرِيسٌ عَلَى وُجُوبِ الْوُفُوفِ عِنْدَ كِتَابِ اللَّهِ، فَعَلَيْكُمْ نَائِبٌ مَنَابِ (الرُّمُومِ)، وَهُوَ مُصَيَّرٌ بِمَعْنَى اسْمِ الْفِعْلِ، وَذَلِكَ كَثِيرٌ فِي الظُّرُوفِ وَالْمَجْرُورَاتِ الْمُنَزَّلَةِ مَنَزَلَةَ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ بِالْقَرِينَةِ، كَقَوْلِهِمْ: إِلَيْكَ، وَدُونِكَ، وَعَلَيْكَ، وَكِتَابَ اللَّهِ مَفْعُولُهُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، أَوْ يُجْعَلُ مَنْصُوبًا بِ (عَلَيْكُمْ) مَحذُوفًا دَلَّ عَلَيْهِ الْمَذْكُورُ بَعْدَهُ، عَلَى أَنَّهُ تَأْكِيدٌ لَهُ، تَخْرِيجًا عَلَى تَأْوِيلِ سَيِّوِيَّهِ فِي قَوْلِ الرَّاجِزِ:

يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونِكَ ... إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كِتَابَ مَصَدَّرًا نَائِبًا مَنَابِ فِعْلِهِ، أَيَّ كَتَبَ اللَّهُ ذَلِكَ كِتَابًا، وَعَلَيْكُمْ مُتَعَلِّقًا بِهِ^(٢).

هكذا عرض الإمام للقضية على وجهيها مع توجيه المعنى التأويلي بناءً على الوجه النحوي ولم يزد.

... من التقرير السابق يتضح أن ما ذهب إليها البصريون من منع تقديم معمول اسم الفعل عليه هو الأولى بالقبول والاعتماد في التأويل، وذلك لما دللوا به: من ضعف اسم الفعل وعدم تصرفه، فهو فرع وحق الفرع أن ينحط عن الأصل.

وعلى هذا يكون نصب (كتاب) للمصدرية بفعل محذوف وجوباً لوجود ما يدل عليه وهو (حرمت عليكم....)، ويكون تأويل الآية: ذكر الله

(١) سورة النساء، الآية: ٢٤.

(٢) انظر التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، ج: ٥، ص: ٧.

المحرمات من النساء (حرمات) وحرمات بمعنى كتب وفرض أي: كتب الله عليكم تحريم هؤلاء ثم جيء بالمصدر توكيداً (كتاب الله) و(عليكم) تبيانياً، ويجوز بعد ما ذكر تلك المحرمات فالزموها تحريماً، و(عليكم) إغراء. والله تعالى أعلى وأعلم.

وعلى ذلك وجه المفسرون القضية في تفاسيرهم،

والله تعالى أعلى وأعلم.

الخاتمة:

وتشمل على أهم نتائج البحث، والتوصيات العلمية المتعلقة به.

أ. النتائج

- الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى، وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم، وبعد، أهم النتائج:
- ١- تناول المفسرون غب تفاسيرهم قضية تعدد الخبر للمبتدأ الواحد عند كون الثاني جملة، من خلال بعض الآيات القرآنية مجوزين ذلك وموجهين ومدللين بآيات كريمات من القرآن الكريم.
 - ٢- عرض المفسرون في تفاسيرهم لقضية مختلف فيها عند النحاة وهي "مجيء المفعول لأجله معرفة"، مجوزين ذلك بدلالة الآية الكريمة (أَوْ كَصِيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَنُقُرٌّ يُجْعَلُونَ أَصَابِعُهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ)^(١)، فكلام الله تعالى حكم في هذا الخلاف، وهو رأي جمهور النحاة.
 - ٣- تعرض المفسرون لقضية نحوية مؤداها جواز تعدد المفعول له لعله أن الفعل الواحد قد يُعَلَّل بعِلل شتى، واشتراطوا لذلك شرطين، ووجه المفسرون ودلوا عليها من خلال آيات القرآن الكريم، بمنهجية تأسيسية على وحي القرآن الكريم (قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ)^(٢).

(١) سورة البقرة، الآية: ١٩.

(٢) سورة الزمر، الآية: ٢٨.

- ٤- وجه المفسرون في تفاسيرهم خلاف النحاة في قضية "تقديم خبر ما الحجازية بين الجواز والمنع" بإعراب الآيات القرآنية على الوجهين المختلف فيهما دونما ترجيح.
- ٥- في قضية نواصب الفعل المضارع، هل تنصب لام الجحود الفعل المضارع بنفسها أم بأن مضمرة بعدها وقع الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية، ومن استقراء عينة البحث من المفسرين نجد أنهم في توجيههم حرروا الخلاف ولم يرجحوا مع ذكرهم للأوجه التأويلية على كلا المذهبين.
- ٦- توجيهات المفسرين لقضية الإستغناء بمعمولي (أن) المفتوحة عن معمولي أفعال القلوب في تفاسيرهم؛ لم تخرج عن تقريرهم للقضية على مذاهب النحاة مع توجيه المعنى التأويلي للآيات القرآنية تبعاً لذلك.
- ٧- قضية الخلاف في "تعدي سمع لمفعول واحد أو مفعولين"، تباينت توجيهات المفسرين لها، فالسمين الحلبي وصاحب اللباب وأبي السعود، قرروا القضية على وجهيها عند الجمهور، وعند الفارسي ومن تبعه مع توجيه الوجه الإعرابي بناء على ذلك.. ورجح الإمام الألوسي والباحث قول من قال بتعدي "سمع" إلى مفعولين.
- ٨- قضية "تقديم اسم الفعل جوازاً أو منعاً بين الكوفيين والبصريين"، ووجه المفسرون الخلاف في هذه القضية، ما بين موجهٍ ومقررٍ للخلاف دونما ترجيح (السمين الحلبي، وصاحب اللباب، وأبو السعود، والظاهر بن عاشور)، وآخر مُرجحٍ للخلاف بتدليلٍ وتوجيه (الألوسي، والباحث).

ب. التوصيات

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، وأشهد أن لا إله إلا الله
وأن محمداً عبده ورسوله، وبعد:

- ١- أوصي أقسام التفسير وعلوم القرآن بالكليات الشرعية في العالم الإسلامي
وباحثيها في الدراسات العليا بمزيد العناية بالتفسير اللغوي بأقسامه: إعراب
القرآن الكريم، التفسير البلاغي للقرآن الكريم... إلخ.
- ٢- أوصي بتشكيل لجنة علمية متخصصة من علماء اللغة العربية والتفسير
والقراءات لوضع برنامج علمي بحثي يهدف إلى إعادة صياغة قواعد
وقضايا النحو العربي استمداداً من كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله
عليه وسلم تأسيساً وتقعيداً وتدليلاً واستشهاداً واستئناساً.
- ٣- أوصي بمرامج الدراسات العليا بالعمل على تحقيق مصنفات التفسير
اللغوي، سيما إعراب القرآن الكريم من خلال منهجية إثراء الوجه النحوي
المتوافق مع ما أثر في الآيات من تفسير بالمأثور أو تأويل محمود.

ثبت الأصول والمصادر والمراجع

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- أصول البحث العلمي ومناهجه للدكتور أحمد بدر، وكالة المطبوعات الكويت، دار القلم، ط: ١٩٨٩م.
- ٣- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، للقاضي الإمام أبي السعود محمد بن محمد العمادي، ت: ٩٨٢هـ، ن: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط: الرابعة، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
- ٤- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ن: دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط: ٣، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
- ٥- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهم السراج النحوي البغدادي، ت: عبد المحسن الفتلي، ن: مؤسسة الرسالة، ط: الرابعة، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
- ٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والكوفيين، تأليف الشيخ كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، ت: ٥٧٧هـ، ومعه كتاب الإنتصاف من الإنصاف، لمحمد محي الدين عبد الحميد، ن: المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
- ٧- الإيضاح على تلخيص المفتاح، لجلال الدين أبو عبدالله محمد بن قاضي القضاة سعد بن محمد عبدالرحمن بن إمام الدين أبي حفص عمر القزويني الشافعي، تحقيق دكتور: محمد عبدالمنعم خفاجي، ن: مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٨٩م.
- ٨- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي الغرناطي، ن: دار الفكر، بيروت، لبنان.
- ٩- البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، ت: ٧٩٤هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ن: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط: الأولى، ١٣٧٦هـ، ١٩٥٧م.
- ١٠- التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي ت: ١٣٩٣هـ، ن: الدار التونسية للنشر، تونس، ط: ١٩٨٤هـ.
- ١١- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ن: المكتبة العلمية، ط: بدون.

- ١٢- الدر المصون في علم الكتاب المكنون، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود، المعروف بالسمين الحلبي ت: ٧٥٦هـ، ت: أحمد محمد الخراط، ن: دار القلم، دمشق.
- ١٣- اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص، سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني، ت: ٧٧٥هـ، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ علي محمد معوض، ن: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٤١هـ.
- ١٤- اللامات، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، ت: مازن المبارك، ن: دار الفكر - دمشق، ط: الثانية، س: ١٩٨٥م.
- ١٥- الكامل في التاريخ، لعز الدين بن أبي الكرم بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني المعروف بابن الأثير، ن: كتاب الجمهورية، ط: بدون.
- ١٦- الكتاب، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر (سيويه)، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، ن: مكتبة المدني للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة.
- ١٧- المقتصد في شرح الإيضاح، عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني، حققه: محمد عل النجار، الأستاذ بكلية اللغة العربية، ن: دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- ١٨- المقتضب، أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبدالحال عزيمة، الأستاذ بجامعة الأزهر، ن: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، ط: الثالثة، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.
- ١٩- المعجم الوسيط لإبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبدالقادر، ومحمد النجار، تحقيق: مجمع اللغة العربية.
- ٢٠- بغية الوعاة في طبقات النحويين والنحاة، للإمام جلال الدين السيوطي، ت: ٩١١هـ، ن: دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط: الثانية.
- ٢١- حاشية الصبان على شرح الأشموني على مؤلفه ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، ن: دار إحياء الكتب العربية، عيسه الباب الحلبي.
- ٢٢- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، ت: ١٠٩٣هـ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ن: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الرابعة، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
- ٢٣- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للإمام أبي الفضل

- شهاب الدين السيد محمود الألوسي، ت: ١٢٧٠هـ، ن: دار إحياء التراث العربي، ط: الرابعة، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- ٢٤- شرح ديوان الحماسة، لأبي تمام حبيب بن أوس، ت: ٢٣١هـ، المؤلف: أبو زكريا، يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، ت: ٥٠٢هـ، ن: دار القلم، بيروت.
- ٢٥- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد بن عبدالله الأزهرى، ن: دار إحياء الكتب العلمية، فيصل عيسى الباي الحلي، ط: بدون، تاريخ: بدون.
- ٢٦- شرح الرضي على الكافية، للشيخ رضي الدين بن محمد بن الحسن الأسترابادي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر الأستاذ بكلية اللغة العربية، جامعة قار يونس، ن: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.
- ٢٧- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، ت: ٣٧٩هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ن: دار المعارف، ط: الثانية.
- ٢٨- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، ت: ٢٠٧هـ، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، ن: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: الثانية، ١٩٨٠م.
- ٢٩- معجم الأدباء، ياقوت بن عبدالله الحموي البغدادي، ت: ٦٢٦هـ، تحقيق: الدكتور أحمد فريد رفاعي، ن: دار المأمون بمصر، الطبعة الأخيرة، ١٣٥١هـ، ١٩٣٨م.
- ٣٠- نشأة النحو، تأليف الشيخ محمد طنطاوي، ن: دار المنار، ط: الخامسة، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م.
- ٣١- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري ت: ٥٧٧هـ، تحقيق: إبراهيم السامرائي ن: مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط: الثالثة، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- ٣٢- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ت: ٩١١هـ تحقيق: عبد الحميد هندواوي ن: المكتبة التوفيقية، مصر

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٦٨٣	مقدمة
٦٨٣	العلاقة بين التفسير والنحو من خلال أقوال الأئمة
٦٨٥	أهمية الدراسة وأهدافها
٦٨٥	عينة البحث
٦٨٦	منهج الباحث
٦٨٨	الفصل الأول: قضية (تعدد الخبر للمبتدأ الواحد عند كون الثاني جملة)
٦٩٦	الفصل الثاني: قضية (مجيء المفعول لأجله معرفة)
٦٩٩	الفصل الثالث: قضية (تعدد المفعول له)
٧٠٢	الفصل الرابع: قضية (تقدم خبر "ما" المجازية بين الجواز والمنع)
٧٠٨	الفصل الخامس: قضية (الخلاف في النصب بلام الجحود أو بأن مضمرة بعدها)
٧٢١	الفصل السادس: قضية (الإستغناء بمعمولي "أن" المفتوحة عن معمولي أفعال القلوب)
٧٢٦	الفصل السابع: قضية (الخلاف في تعدي "سمع" لمفعول واحد أو مفعولين)
٧٣١	الفصل الثامن: قضية (تقديم معمول اسم الفعل جوازاً ومنعاً)

الصفحة	الموضوع
٧٤١	الخاتمة وتشتمل على:
٧٤١	أ. أهم النتائج.
٧٤٣	ب. التوصيات.
٧٤٤	ت. ثبت الأصول والمصادر والمراجع.
٧٤٧	ث. الفهرس الموضوعي.